

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٩٥

الخميس ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(الولايات المتحدة الأمريكية)	السيدة كرافت/السيد باركن	الرئيس
السيد نيبنزا	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد شولتز	ألمانيا	
السيد دجاني	إندونيسيا	
السيد بيكستين دو بوستوريفا	بلجيكا	
السيدة فرونيتسكا	بولندا	
السيد أوغاريلي	بيرو	
السيد تروبولس يابرا	الجمهورية الدومينيكية	
السيد فان شالكويك	جنوب أفريقيا	
السيد جانغ جون	الصين	
السيد ندونغ مبا	غينيا الاستوائية	
السيدة غيغين	فرنسا	
السيد إييو	كوت ديفوار	
السيد الجار الله	الكويت	
السيدة بيرس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من
ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/925)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1942305 (A)



التقرير الثامن للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/934).

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من
ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/952/Rev.1)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بشأن عدم الانتشار الذي لا يزال حجر الزاوية لتحقيق السلم والأمن الدوليين وأولوية قصوى للمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، إن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية، والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، عنصران حاسمان لعدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك للأمن الإقليمي والدولي. ويشجعنا الدعم الدولي الواسع النطاق للخطة والقرار. وتنفيذهما الكامل والفعال هو مفتاح ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وضمان تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة للشعب الإيراني.

لذلك نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في شهر أيار/مايو ٢٠١٨، والخطوات الأخيرة التي اتخذتها إيران لتخفيض مستوى التزاماتها في المجال النووي بموجب الخطة. وتتعارض بعض الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة منذ انسحابها من الخطة مع أهدافها. إن إعادة فرض جزاءاتها الوطنية، التي تم رفعها بموجب الخطة، بالإضافة إلى قرارها بعدم منح إعفاءات لتجارة النفط مع إيران وبعض مشاريع عدم الانتشار، قد يعيق أيضاً قدرة إيران والدول الأعضاء الأخرى على تنفيذ الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ومنذ شهر تموز/يوليه، تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تجاوزت إيران القيود التي نصت عليها الخطة على مستوى تخصيب اليورانيوم وكذلك القيود المفروضة على مخزونها من المياه الثقيلة واليورانيوم منخفض التخصيب. واتخذت خطوات تتعلق بإجراء أبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي، وبدأت بضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي في منشأة فوردو. وأكدت إيران بأن كل هذه الخطوات يمكن الرجوع عنها وأنها تعترم البقاء في الخطة. ومن المهم أن تعود إيران إلى التنفيذ

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/925) التقرير الثامن للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/934)

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/952/Rev.1)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطات تقدمها وكيلا الأمين العام ديكارلو والسيد سكوغ والسفير السيد بيكستين دو بوتسوريفيا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفتها ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

قناة المشتريات بفعالية وكفاءة لتعزيز زيادة المشاركة الدولية مع إيران. ويتم تشجيع جميع الدول الأعضاء والقطاع الخاص على الاستخدام الكامل لتلك القناة ودعمها.

وفي هذا الصدد، فإننا نشير إلى إعلان الولايات المتحدة الصادر في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨ بأن التورط في بعض الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المرفق باء قد يعرض مرتكبيها لجزاءاتها الوطنية. ونلاحظ أيضا إعلان الولايات المتحدة بأنها ستنتهي اعتبارا من ١٥ كانون الأول/ديسمبر الإعفاء من الجزاءات المتعلقة بالمنشأة النووية في فوردو. وتسمح أحكام الإعفاء الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بنقل المواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا اللازمة للأنشطة النووية إلى إيران بموجب الخطة، مع مراعاة متطلبات الإخطار ذات الصلة.

ثانياً، قدمت عدة دول أعضاء آراء متباينة بشأن اختبار إيران لإطلاق الصواريخ الباليستية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن فشل إطلاق مركبة إطلاق فضائي في شهر آب/أغسطس. وتدعو الفقرة ٣ من المرفق باء إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية.

لقد اعتبرت إسرائيل وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الصواريخ التي أفيد عن إطلاق إيران لها بأنها تدخل ضمن نظم الفئة الأولى بموجب نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وبالتالي فهي مصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية. وعلى النقيض من ذلك، أكدت إيران والاتحاد الروسي عدم وجود أي إشارة إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في الفقرة ٣ من الملحق باء. وأشار كذلك إلى أن أنشطة الصواريخ الباليستية الإيرانية لا تتعارض مع الفقرة ٣ لأن تلك الصواريخ لم تكن مصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية.

الكامل للخطة وأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التي تحد من التزاماتها.

إننا نرحب بمبادرات المشاركين الآخرين في الخطة التي ينبغي أن تنفذ بشكل كامل على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد، فإن القرارات الأخيرة التي اتخذتها بلجيكا والدنمارك والسويد وفنلندا والنرويج وهولندا، من أجل الانضمام إلى أداة دعم التبادل التجاري، تطورات إيجابية. ويمكن أن تسهم هذه الإجراءات في تحقيق أهداف تيسير الصفقات المشروعة مع إيران والحفاظ على الخطة. ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها على العمل مع المشاركين في الخطة لتحقيق تلك الأهداف المهمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لإيران أن تدرس بعناية وتعالج الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن أنشطتها المتعلقة بالتدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء من القرار.

وخلال العام الحالي، تصاعدت حدة التوترات في المنطقة. وشهدنا هجمات على ناقلات النفط وقصف مطار مدني وهجوماً متطوراً للغاية ومتزامناً على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. وإلى جانب الخطاب الحاد، فإن هذه التطورات جعلت المنطقة قريبة بشكل خطير من مواجهة خطيرة. ومثل هذا الاحتمال سيكون مدمراً ويجب منعه بأي ثمن. يواصل الأمين العام دعوة الدول الأعضاء إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع المزيد من التصعيد وسط تصاعد التوترات.

أنتقل الآن إلى التدابير المنصوص عليها في المرفق باء من القرار، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الثامن (S/2019/934) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمعلومات اللاحقة التي تم الحصول عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولاً، وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام ذات الصلة بالأسلحة النووية، فإننا لم ننتلق تقارير جديدة بشأن توريد أو بيع أو نقل المواد النووية وذات الاستخدام المزدوج المرتبط بالأسلحة النووية إلى إيران، على نحو يتعارض مع الفقرة ٢ من المرفق باء. وتعمل

وفيما يتعلق بأنشطة القذائف التسيارية، تلقت الأمانة العامة أيضاً معلومات من الولايات المتحدة تفيد بأن عدة شحنات من بوليبيوتادين المنتهي بمجموعة هيدروكسيل، وهي مادة يمكن استخدامها في القود الصلب للصواريخ، قد نُقلت إلى إيران خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧. ونظر في تلك المعلومات وسنطلع المجلس على المستجدات تبعاً لذلك.

ثالثاً، وفيما يتعلق بالقيود المتعلقة بالأسلحة، أكدت الأمانة العامة تسليم ٢٣ عدسة بصرية لقاذفات صواريخ من نوع أر بي جي - ٧، وهي جزء من شحنة أكبر تم ضبطها في عدن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لمستخدمين نهائيين في إيران في عام ٢٠١٦. ويشير ذلك إلى أنه قد تم نقل تلك العدسات البصرية من إيران إلى اليمن بعد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مما يتعارض مع التزامات إيران بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). لقد أوضحنا في تقريرنا السابق (S/2019/492) أن قاذفات الصواريخ التي عثر عليها خلال عملية المصادرة كانت لها خصائص مشابهة لقاذفات صواريخ من طراز أر بي جي - ٧ التي تنتجها إيران، مثل العلامات والدروع الحرارية.

وفيما يتعلق بالتدابير التقييدية المفروضة على الأسلحة، قامت الأمانة العامة بناء على دعوة من السلطات السعودية بفحص حطام نظام الأسلحة المستخدم في هجوم ١٤ أيار/مايو على منشأة النفط في عفيف وهجمات ١٢ حزيران/يونيه و ١٠ آب/أغسطس على مطار أبها الدولي وهجوم ١٤ أيلول/سبتمبر على المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص.

وعلى الرغم من أن الحوثيين أعلنوا مسؤوليتهم عن الهجمات التي شنت على بقيق وخريص، فإن إعلانهم عن عدد ونوع أنظمة الأسلحة المستخدمة لا يتطابق مع المعلومات التي رأيناها. فالحوثيون زعموا أن الهجمات شملت ١٠ طائرات

بدون طيار. غير أن عدد نقاط الارتطام التي تتبعها الأمانة العامة تبين أن الهجمات اشتملت على عدد أكبر، وعلى أنواع مختلفة من منظومات الأسلحة - وهو ما يتسق مع المعلومات التي قدمتها السلطات السعودية. فوفقاً لهم، اشتملت الهجمات على ما لا يقل عن ١٨ طائرة بدون طيار وسبعة قذائف انسيابية. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ صدور التقرير، تبادلت الولايات المتحدة معلومات إضافية معنا فيما يتعلق بحطام إحدى الطائرات المسيرة من دون طيار أشارت إلى أن تلك الطائرة من دون طيار قطعت حوالي ٢٠٠ كيلومتر إلى الشمال الغربي من أبيق قبل الهجوم بوقت قصير.

ولا يمكننا أن نؤكد بشكل مستقل، في هذا الوقت، أن القذائف الانسيابية، أو المكونات المستردة التي فحصناها، هي من أصل إيراني. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن هذه هي النتيجة الأولية التي توصلنا إليها. فما زلنا في عملية استعراض المكونات والمكونات الفرعية المستردة، فضلاً عن جمع وتحليل المعلومات إضافية عن تلك القذائف الانسيابية. فعلى سبيل المثال، تلقينا مؤخراً تأكيداً بأن بعض مكونات القذائف الانسيابية لم تكن في الواقع من صنع المصنعين المحددين، بل يمكن أن تكون نسخاً. ويعتزم الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس الأمن عن ما سنوصل إليه من نتائج أخرى.

وفيما يتعلق بالطائرات بدون طيار، لا يُعرف أن الحوثيين في اليمن يملكون طائرات مسيرة بدون طيار ذات أجنحة من طراز دلتا الذي استخدم في تلك الهجمات. وقد وجد أن الطائرات بدون طيار مجهزة بنوع من الجيروسكوب الراسي الذي لوحظ وجوده على طائرة من دون طيار إيرانية أبلغ عن العثور عليها في أفغانستان في عام ٢٠١٦. كما تم إنتاج أجزاء من الطائرات المسيرة بدون طيار ونقلها بين دول أعضاء بعد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومؤخراً في عام ٢٠١٨. واستناداً إلى التقييم الأولي، لم يتمكن الأمين العام أيضاً من التثبت بشكل

أخرى مدرجة في القائمة. وقد طلبت الأمانة العامة توضيحات من الدول الأعضاء، وستقدم تقريرا بذلك إلى المجلس.

ويعتبر الأمين العام التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من قبل جميع الدول الأعضاء جزءا لا يتجزأ من جهودنا الوقائية الجماعية. وقد اكتسب ذلك أهمية أكبر في سياق التوترات الراهنة في الخليج. ومن ثم فإن الأمين العام يدعو الدول الأعضاء إلى تجنب أعمال المواجهة واستكشاف سبل للحوار والتعاون لمصلحة السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أحتتم بياني بالإشادة بقيادة سعادة السيد مارك بيكستين دي بوتسوريفا في دوره كميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وأؤكد له، مرة أخرى، دعمنا الكامل. كما أود أن أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على التعاون المستمر بيننا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعود إلى مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وأخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوزيب بوريل فونتليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، سفير بلجيكا بوصفه ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على عظيم تعاونهما خلال الأشهر الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي قام به الزملاء في الأمانة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بقناة المشتريات - كما ذكرت وكالة الأمين العام روزماري

مستقل من أن الطائرات من دون طيار، أو المكونات المستردة التي فحصناها، إيرانية المنشأ. وكما هو الحال مع القذائف الانسيابية، لا تزال الأمانة العامة تستعرض بنشاط المكونات والمكونات الفرعية المستردة، فضلا عن جمع وتحليل معلومات إضافية عن تلك الطائرات بدون طيار. ويعتزم الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن ما سنتوصل إليه من نتائج أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أوجه انتباه الجميع إلى المعلومات المتعلقة بالأسلحة التي أصبحت متاحة منذ نشر تقرير الأمين العام. فبناء على دعوة الولايات المتحدة، سافرت الأمانة العامة لفحص الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي يزعم أنها إيرانية المنشأ التي ضبطتها الولايات المتحدة في المياه الدولية قبالة ساحل اليمن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقد شملت الأصناف المصادرة صواريخ موجهة مضادة للدبابات وصواريخ سطح - جو، فضلا عن أجزاء من قذائف انسيابية وقذائف مضادة للسفن. والقذائف الموجهة المضادة للدبابات التي رأيناها تحمل تواريخ تصنيع تشير إلى عام ٢٠١٨. كما إن لوحات حاويات إطلاقها خصائص تتسق مع قذائف دهلاوية الموجهة المضادة للدبابات الإيرانية الصنع. وقد أشرنا كذلك إلى وحدات أخرى من وحدات حاويات الإطلاق للقذائف الموجهة المضادة للدبابات التي ضبطت في اليمن في تقريرنا السادس (S/2018/1089) المقدم إلى المجلس. وما زالت الأمانة العامة تستعرض المعلومات، وستقدم تقريرا إلى المجلس بتفاصيل إضافية.

وأخيرا، أبلغنا بسفر آخر يزعم أن قائد قوة القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، اللواء قاسم سليماني، قام به إلى العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وكذلك أبلغنا عن تعاون مزعوم بين مؤسسة أكاديمية لإحدى الدول الأعضاء مع كيان مدرج في قائمة القرار ٢٢٣١، فضلا عن العديد من اتفاقات التعاون الجاري في قطاع التشييد بين كيانات أجنبية وكيانات

العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران جزءاً أساسياً من خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي ذلك الصدد، يأسف الاتحاد الأوروبي وجميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء فيه أسفا عميقا على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. فإعادة الولايات المتحدة فرض العقوبات من جانب واحد في وقت لاحق وقرارها بعدم تمديد الإعفاءات فيما يتعلق بتجارة النفط يؤثران تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الإيراني. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تترتب على قرار الولايات المتحدة بعدم التجديد الكامل للإعفاءات لمشاريع عدم الانتشار النووي آثار أمنية كبيرة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده القوي لاستمرار المشاريع الرئيسية لعدم الانتشار النووي التي تشكل جزءاً أساسياً من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيسان المشاركان لفريق أراك العامل - الصين والمملكة المتحدة - للمضي قدماً بمشروع تحديث أراك. ونرحب كذلك بالجهود التي تبذلها روسيا لمواصلة تنفيذ المشروع في مرفق فوردو لإنتاج النظائر الطبية المستقرة.

وقد رفع الاتحاد الأوروبي الجزاءات، من جانبه، تمثيلاً مع التزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وهو لا يزال ملتزماً بالعمل على الحفاظ على الاتفاق، بما في ذلك تجاه تحقيق الهدف المتمثل في تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران. ونرحب بحقيقة أنه تم تكثيف الجهود في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما بشأن الصك الخاص بدعم عمليات التبادل التجاري (INSTEX)، بغية تيسير التجارة المشروعة مع إيران بما يتسق مع القوانين الدولية واللوائح الأوروبية وكذلك لدعم احتياجات الإيرانيين. ونرحب بالقرار الذي أعلنته في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بلجيكا والدانمرك وفنلندا والنرويج وهولندا والسويد لتصبح من بين المساهمين في آلية دعم المبادلات التجارية إلى جانب الجهات المساهمة الأصلية، وهي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

ديكارلو للتو - والعمل على إعداد التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/934) عن تنفيذ القرار.

إننا نشهد اليوم تحدياً كبيراً، إذ أن خطة العمل الشاملة المشتركة تتعرض لضغط هائل. وتقع علينا مسؤولية، بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، عن الحيلولة دون انهيارها. وقد شدت الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة في الاجتماع الأخير للجنة المشتركة، المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر، على الأهمية الرئيسية للتنفيذ الكامل والفعال من جانب جميع الأطراف، فضلاً عن تصميمها على مواصلة جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاتفاق. فالأسباب واضحة، ومن المهم أن نتذكر أين كنا قبل خطة العمل الشاملة المشتركة.

فقد قلصت الخطة برنامج إيران النووي ووضعت قيوداً صارمة منعت إيران من الحصول على البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب وأنشأت أقوى آلية للتحقق بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبمجرد ما تم الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة، قبل أكثر من أربع سنوات، امتثلت إيران امتثالاً كاملاً للأحكام المتعلقة بالأسلحة النووية لمدة ثلاث سنوات ونصف، بما في ذلك لمدة ١٤ شهراً بعد أن انسحبت الولايات المتحدة من الخطة وأعدت فرض عقوبات أحادية الجانب. وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ذلك وأبلغت عنه من خلال آلية الرصد القوية التابعة للوكالة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

بيد أن إيران قررت في وقت سابق من هذا العام الشروع في السير على طريق مثير للقلق تمثل في تخفيض التزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية. وذلك أمر يأسف له الاتحاد الأوروبي بشدة، ونحث إيران بقوة على تغيير مسار عملها. فخطة العمل الشاملة المشتركة هي اتفاق يتعلق بعدم الانتشار النووي يتضمن التزامات على جميع الأطراف. وإلى جانب تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالأسلحة النووية، يشكل رفع العقوبات التي تسمح بتطبيع

مجالات عدم الانتشار والشفافية وبناء الثقة. فهي آلية رئيسية لمنع إساءة استخدام المواد النووية والمزدوجة الاستخدام وضمان اتساق صادرات هذه المواد مع خطة العمل الشاملة المشتركة. إننا ندرك التحديات الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الجزاءات. بيد أن قناة المشتريات لا تزال آلية من آليات مجلس الأمن، ويؤيد جميع أعضائه الخمسة عشر القرار المتعلق باقتراح النقل. وفي التقرير الثامن للجنة المشتركة عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، الذي قُدم إلى المجلس في ٤ كانون الأول/ديسمبر وعمم فيما بعد بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2019/925)، أعرب المشاركون المتبقون عن التزامهم بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة. وفي هذا السياق، هناك إشارة إيجابية إلى أن القناة لا تزال تتلقى المقترحات، ولو بوتيرة منخفضة. وقد تم القيام بعلم هائل في مجال التوعية خلال السنوات القليلة الماضية، وتدرك البلدان في جميع أنحاء العالم إجراءات القناة. وستستمر جهودنا في مجال التوعية، إلى جانب زملائنا من الأمانة العامة والميسر. ونتوقع أن يواصل جميع أعضاء مجلس الأمن دعم الحفاظ على القناة تمثيلاً مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وعلى الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة تتناول جوانب عدم الانتشار النووي، فإن سلسلة من الأحداث خارج المجال النووي تثير القلق بشكل متزايد. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الجهات الفاعلة على تخفيف حدة التوتر والامتناع عن الخطاب التصعيدي ومنع تعزيز القوات العسكرية في المنطقة. وقد حث الاتحاد الأوروبي إيران مراراً وتكراراً على الامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تعمق انعدام الثقة، مثل تجارب القذائف التسيارية، التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

والاتحاد الأوروبي من المؤيدين الأقوياء للدبلوماسية المتعددة الأطراف ويواصل الدعوة إلى الحوار والمشاركة البناءة. بفضله

إن خطة العمل الشاملة المشتركة عنصر أساسي في الهيكل العالمي الجديد لعدم الانتشار النووي، وينبغي ألا ننسى أنها أقرت بالإجماع بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهي الأداة الوحيدة المتاحة لتزويد المجتمع الدولي بالضمانات اللازمة بشأن برنامج إيران النووي. ومن الضروري أن نواصل الحفاظ على هذه الأداة وألا ندعها تخرج عن مسارها وتتحول إلى حالة لا يمكن إصلاحها. ولهذا لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً حازماً بخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا تزال نؤيدها، ونحن مصممون على العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ عليها. وينبغي ألا نفترض أن فرصة أخرى ستتاح للمجتمع الدولي ليعالج البرنامج النووي الإيراني على النحو الشامل الذي تتيحه خطة العمل الشاملة المشتركة. وما فتى الاتحاد الأوروبي يلتزم بمواصلة التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق، ما دامت إيران تتقيد بالتزاماتها. وقد تكرر الإعراب عن ذلك الالتزام في بيانات عديدة.

ومسار العمل الذي تتبعه إيران للحد من التزاماتها المتصلة بالمجال النووي يثير القلق البالغ. وفي بيان صدر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، إلى جانب وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، عن بالغ القلق إزاء الخطوة التي اتخذتها إيران مؤخراً فيما يتعلق بأنشطة إعادة تخصيب اليورانيوم في فوردو.

وينفذ عدد من المشاريع دعماً للمرفق الثالث من خطة العمل الشاملة المشتركة، بشأن التعاون النووي المدني، لا سيما في مجال السلامة النووية والدعم التنظيمي. ويساعدنا المرفق الثالث على التوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات إيران في المجال النووي وبناء الثقة تدريجياً في برنامجها. كما يؤدي دوراً هاماً لإيران، لأنه يوازن بين قيود البرنامج النووي والتطور النووي المدني والمشاركة الطويلة الأجل.

ولا تزال قناة المشتريات، التي أنشئت بموجب المرفق الرابع من خطة العمل الشاملة المشتركة، أداة فريدة من نوعها في

مجالات محددة، وهي الحوار والشفافية والحفاظ على قناة المشتريات. وبطبيعة الحال، تواجه خطة العمل الشاملة المشتركة حاليا تحديات كثيرة.

أنتقل الآن إلى التقرير الثامن للميسر (انظر S/2019/952/Rev.1). لقد وافق على التقرير جميع أعضاء المجلس، وأود أن أشكرهم على إسهاماتهم البناءة. إن تقرير الميسر في جوهره سرد وقائعي هدفه هو إبلاغ المجلس، بالتزامن مع تقارير الأمين العام (S/2019/934) واللجنة المشتركة (انظر S/2019/925)، بالأنشطة التي جرت في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١. ويغطي التقرير الأنشطة التي جرت في الفترة بين ١٦ حزيران/يونيه و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والتي أثار بعضها خلافات داخل المجلس، وهي معروضة بهذه الطريقة. وبما أن للنص طابعا تقنيا إلى حد ما، فإنني لن أستعرض جميع عناصره. ويمكن لأعضاء المجلس الرجوع إليه للحصول على المعلومات. بيد أنني أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، أود أن أذكر بجلستي المجلس المعقودتين في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في ٢٦ تموز/يوليه، ناقش أعضاء مجلس الأمن اقتراحا قدمته الولايات المتحدة للإبقاء على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) واستكمالها. وقد أدى ذلك الاقتراح إلى خلافات تتعلق بإجراءات استكمال القائمة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ناقش أعضاء مجلس الأمن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الثامن للأمين العام عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قبل نشره.

ثانيا، بصفتي ميسرا، أجريت أيضا عدة مشاورات ثنائية مع الدول الأعضاء وممثليها، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، لمناقشة المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعقدت أيضا مشاورات غير رسمية مع أعضاء مجلس الأمن

خطة العمل الشاملة المشتركة الشاملة تمكن الاتحاد الأوروبي من إجراء مناقشات مع إيران بشأن الحالة في المنطقة. وترتكز المناقشات التي يقودها الاتحاد الأوروبي، إلى جانب فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، على تبادل الآراء مع إيران بشأن الاستقرار الإقليمي. وهذا الحوار، وغير ذلك من القنوات الاتصال بين الاتحاد الأوروبي وإيران، لا يزال منبرا مفيدا للمناقشات بشأن المصالح والشواغل المشتركة. وعدم وجود قنوات اتصال مباشرة قد يؤدي بسهولة إلى حالات يزداد فيها خطر سوء الفهم وسوء التقدير.

وينبغي ألا ننسى أن الغرض من خطة العمل الشاملة المشتركة هو التوصل إلى اتفاق بشأن عدم الانتشار النووي. وينبغي ألا ننسى ما تسنى لنا تحقيقه بفضلها، إذ أنها أبقَت إيران ممثلة امتثالا كاملا لالتزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية لمدة ثلاث سنوات ونصف. وينبغي ألا ننسى أنه لا يوجد بديل سلمي موثوق به. ولهذا السبب سيواصل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب شركاء آخرين في المجتمع الدولي، العمل بلا كلل للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، اقترانا بدعوة إيران إلى تغيير مسار عملها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير بيكستين دو بوتسوريفا.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أتكلم بصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد بموجبه خطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمانة العامة على ما تقدمه لي من دعم قيم في أداء واجباتي.

وطوال فترة ولايتي، كانت مهمتي هي دعم تنفيذ القرار بالنيابة عن مجلس الأمن، مع التركيز بوجه خاص على ثلاثة

٣ من ذلك المرفق، من جهة أخرى. وتعد مسألة الاختلاف في تفسير الفقرة ٣ من المسائل المتكررة التي تُطرح باستمرار. وقد ركزت الرسائل الأخرى على علميات نقل محتملة لأسلحة إيرانية في المنطقة، وهو ما يشكل مصدرا آخر للخلاف.

ويؤثر السياق الحالي للامتنال لخطة العمل بأكملها بشكل واضح على الأنشطة في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١. وأحيط علما بالشواغل التي أعرب عنها عقب تعزيز الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة منذ انسحابها من الخطة، أحدثها وضع حد للإعفاءات النووية التي أثرت على الامتنال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي اعتمده المجلس بالإجماع في الأصل. وتمتد هذه الشواغل أيضا لتشمل إجراءات النأي المتعاقبة التي أعلنتها إيران ونفذتها وأبلغت عنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو الواجب.

وأخيرا، ألاحظ أنه لم تقدم أي مقترحات من خلال قناة المشتريات ليوافق عليها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب أن تواصل قناة المشتريات العمل بفعالية وكفاءة بما يمكنها من الاضطلاع بدورها في صميم خطة العمل.

وفي الختام، أشاطر الهيئات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والأمين العام واللجنة المشتركة شجب تدهور السياق الحالي الذي يؤثر على الامتنال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل المشتركة. وتتطلب مسائل السلم والأمن الدوليين استجابات جماعية هي علة وجود المجلس. وتشكل خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أحد تلك الاستجابات التي تحظى بدعم المجتمع الدولي. وأدعو فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)

”يهيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها اتخاذ إجراءات تتسق مع مخطط التنفيذ المبين في خطة العمل وفي هذا القرار

المعنيين بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص تقريرتي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على مرونتهم في ذلك الصدد.

ثالثا، ترد إشارات في تقريرتي إلى التقريرين الفصلين المنتظمين الصادرين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في آب/أغسطس (انظر S/2019/737) وتشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2019/901). وترد أيضا قائمة بالتقارير الإضافية الستة التي أصدرتها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر S/2019/952/Rev.1، الفقرة ١٢). وتغطي تلك التقارير آخر التطورات فيما يتعلق بتنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها النووية، ولا سيما في المجالات التالية: مخزون اليورانيوم المخضب؛ وأنشطة التخصيب؛ وأنشطة البحث والتطوير في مجال الطرد المركزي؛ والأنشطة المتصلة بمحطة فوردو لتخصيب الوقود؛ ومخزون المياه الثقيلة. ولن أبالغ مهما قلت في تقدير الدور المركزي والمحيد والوقائي والمهني الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، إذ أنها لا تزال تضطلع بأنشطتها في مجال التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية تمثيا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ويتعين عليّ بصورة أعم أن أخلص إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة باتت عند مفترق طرق. وتبين الرسائل العديدة المعممة في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ وضع المداولات بين الأطراف. وقد أوردت قائمة بالرسائل الموجزة بالتفصيل في تقريرتي، بما في ذلك الردود الواردة من البعثة الدائمة لإيران، ونقاط الخلاف بشأن التدابير التقييدية المبينة في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أولا، أشير فيما يخص أنشطة إيران المتعلقة بالقذائف ومركبات الإطلاق الفضائية إلى مختلف الرسائل التي وجهتها عدة دول أعضاء بشأن تعارض تلك الأنشطة مع المرفق باء، من جهة، وحمج إيران المضادة التي تستند إلى قراءة مختلفة للفقرة

انفرادية على جميع الأعضاء الآخرين جراء تنفيذهم لأحكام القرار. ولا نستطيع أن نفهم تماما كيف يمكن تعزيز السلم والأمن الدوليين بتقويض قرارات مجلس الأمن بصورة مباشرة. ويؤدي استخدام الجزاءات بوصفها أداة عامة للاستجابة لأي أزمات جديدة إلى ظهور المزيد منها عوضا عن تسويتها.

ولا يمكن أن نتوقع انصياع إيران لقرارات مجلس الأمن ذاتها التي تقوضها الولايات المتحدة. ولإيران الحق في اتخاذ التدابير اللازمة ردا على انتهاكات الولايات المتحدة للميثاق أو القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قانونيا بموجب الفقرة ٣٦ من خطة العمل المشتركة. وعلاوة على ذلك، أبلغ مفتشو الوكالة عن جميع الخطوات التي اتخذتها إيران لتخفيض التزاماتها الطوعية وأشرفوا عليها في امتثال تام لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بإيران. ويمكن إلغاء جميع هذه التدابير في ظل الشرط المنطقي المتمثل في الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل والميثاق. ويعد وجود قناة مشتريات تعمل بكامل طاقتها وتعاون مع إيران على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية عنصرا رئيسيا للتنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة الشاملة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ذاته. ولا يجب تعطيل عمل آليات عدم الانتشار هذه. ولا يمكن أن تهدف مثل هذه الأعمال إلا لإثارة التوتر بسبب البرنامج النووي الإيراني وبالتالي تعميق مظاهر الأزمة في الشرق الأوسط.

ونشهد اليوم تصعيدا مفتعلا للوضع في الخليج الفارسي يعرض السلم والأمن في المنطقة والجهود الدولية لتسوية النزاعات هناك للخطر، حيث قدمت أدلة واهية وغير مدعومة بتقرير من الأمين العام بغية إدانة إيران. ونعتقد أن هناك بديلا للتصعيد، وينبغي أن نعزز سيادة جو من الثقة في المنطقة. ونود أن نذكر المجلس مرة أخرى بأن مجلس الأمن قد أوعز إلى الأمين العام العمل مع أصحاب المصلحة في المنطقة لوضع تدابير لتعزيز

والامتناع عن إثبات أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل“

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير بيكستين دو بوتسوريفا على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة القصوى من الجلسات المفتوحة. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة روزماري ديكارلو على عرضها تقرير الأمين العام (S/2019/934) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشيد بعمل الممثل الدائم لبلجيكا بصفته ميسرا في مجلس الأمن لتنفيذ أحكام القرار. ونرحب برئيس وفد الاتحاد الأوروبي الجديد لدى الأمم المتحدة الذي يجب علي القول بأني اعتدت على رؤيته هنا بصفات مختلفة.

وتنشاطر موقف الأمين العام من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وإعادة فرض جزاءات انفرادية على إيران، ما يتعارض مع أهداف كل من خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويقوض قدرة إيران على الامتثال لأحكامها. ويقدم التقرير الحالي دليلا واضحا على انتهاكات واشنطن للالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما فقراته ١ و ٢ و ٧ وبموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين تلك الأعمال ويستنكرها. إننا نواجه في الواقع حالة متناقضة لا تقتصر على عدم امتثال عضو دائم في مجلس الأمن لقرار اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق في إطار أمور أخرى فحسب، بل بتهديده المباشر بفرض جزاءات

للضغط السياسي والخنق الاقتصادي والابتزاز بواسطة القوة العسكرية.

وفي الختام، أود أن أشدد بصفة خاصة على أن الاتحاد الروسي لا يزال ملتزما بالتنفيذ غير المشروط لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل. ونؤيد دعوة الأمين العام في تقريره إلى الامتناع عن البيانات والأعمال الاستفزازية التي قد تؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي. وسواصل السعي إلى حوار يهدف إلى إيجاد الحلول التوفيقية وتحقيق التوازن في المصالح. وذلك هو السبيل الوحيد. من شأن الإجراءات الجماعية المنسقة وحدها وضع الحالة الراهنة تحت السيطرة مرة أخرى.

السيد الحجار الله (الكويت): أود بداية أن أعرب عن تقديرنا للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الشاملة والقيمة بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/934) لحالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أشكر كلا من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، الذي تكلم بالنيابة عن اللجنة المشتركة، على إحاطتهما إلى المجلس.

نعقد جلستنا اليوم تحت بند "عدم الانتشار النووي"، وأود أن أؤكد على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت تجاه كافة القضايا المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، والمتمثل في إدانة استخدام الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، في أي مكان وفي أي زمان، ومن قبل أي طرف كان، باعتبار ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي. إن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود هذا النوع من الأسلحة. وانطلاقا من تلك المبادئ والثوابت، رحبنا قبل خمس أعوام باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، إيماننا منا بالعمل المتعدد الأطراف والتزامنا الكامل بكافة قرارات الأمم المتحدة والجهود والمساعدات الرامية إلى تحقيق

أمنها واستقرارها بموجب القرار ٥٩٨ (١٩٨٨). وهذا العمل مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، وروسيا على استعداد لتقديم الدعم بمساعدة شركائنا الإقليميين وجميع الأطراف المعنية في ذلك. ويجب أن يكون الهدف النهائي تشكيل هيكل آمني شامل يعبر عن الشواغل المشروعة لجميع بلدان المنطقة. ولا يزال مفهومنا عن تعزيز الأمن في الخليج الفارسي في ظل الضمانات الدولية أمرا مهما، وينبغي البدء في تنفيذه بعقد مؤتمر تحضره دول المنطقة دون الإقليمية، على أن يشمل لاحقا بلدانا أخرى من الشرق الأوسط. ومن جانبها، اقترحت طهران مبادراتها الخاصة لتعزيز السلام والأمن الإقليميين.

ويؤسفنا أن نلاحظ النقص المزمّن الذي يعاني منه التقرير في الأدلة في الأجزاء المتعلقة ببرنامج إيران للقذائف وشحنات الأسلحة التي تُصدّر من إيران افتراضا، فضلا عن الادعاءات المزعومة التي تتهم إيران بانتهاك مختلف أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بما في ذلك تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد. ولا تزال عمليات التفتيش التي تفتقر إلى المهنية والتي يؤديها ممثلو الأمانة العامة الذين يفتقدون للمهارات أو الولايات اللازمة للقيام بها مشكلة قائمة. ويدفع هذا المرء للتساؤل عن سبب إدراج الأمانة العامة لهذه المسائل باستمرار في تقاريرها، إذا كانت لا تستطيع تأكيد حدوث انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وبالتالي، فإن الخطوة العملية الوحيدة التي يمكن اتخاذها لإنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة هي تنفيذ الأطراف المتبقية لالتزاماتها بموجب الاتفاق. وبدلا من أن نقاد في عملنا بدافع من الخوف والأنانية، يجب علينا أن نعطي الأولوية لمهام الحفاظ على استمرارية خطة العمل التي تُعد إنجازا هاما للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونعتقد أن زيادة المخاطر ومنافسة بعضنا البعض باستمرار في من أكثرنا اهتماما من غيره بالاتفاق لن يفضي إلا إلى مواقف متطرفة. ويجب ألا نسمح بترجيح الكفة

السعودية الشقيقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ عبر استخدام صواريخ باليستية وطائرات مسيرة، فإننا نؤكد على موقفنا الثابت الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها، وعلى ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ونبد الطائفية بكافة صورها.

ختاماً، تؤكد دولة الكويت مجدداً أهمية مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته عن متابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بطريقة شاملة تكفل امتثال إيران والدول الأخرى لالتزاماتها، ليس فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي فحسب، ولكن أيضاً في المجالات الأخرى المشمولة بالقرار.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر وكيل الأمين العام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي. كما أنه من الجيد جداً أن يكون معنا زميلنا الإيراني.

ونرحب بالتقرير الثامن للأمين العام (S/2019/934) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٤)، ونتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة على تحليها المستمر بالكفاءة المهنية ودعمها للأمين العام في التمكين من إصدار التقرير.

عندما تكلمت أمام المجلس في حزيران/يونيه، قلت إن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة (انظر S/PV.8564)، وذلك الالتزام ما زال قائماً. خطة العمل الشاملة المشتركة بالغة الأهمية للهيكلة العالمي الأوسع نطاقاً لعدم الانتشار وحيوية الأهمية لأمننا القومي والأمن المشترك لشركائنا وحلفائنا. ونعتقد أنها أفضل سبيل لتجنب حيازة إيران لأسلحة نووية. وكما قلنا من قبل، فإننا نأسف لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من الخطة وإعادة فرض الجزاءات على إيران. لقد قلنا ذلك على أعلى المستويات لدينا وفي السجلات العامة،

الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي لا تزال تعاني من أوضاع أمنية غير مستقرة.

لقد اطلعنا على التقرير الثامن للأمين العام الصادر بموجب الأحكام الواردة في المرفق بـ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والذي يتضمن موجزًا شاملاً عن الأحكام المتعلقة بالمجال النووي والصواريخ الباليستية والأسلحة والتدابير المصاحبة لتعزيز تنفيذ ذلك القرار. وأحطنا علماً بما تضمنه التقرير بشأن تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة ببرامجها النووي على النحو الذي تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما لاحظنا مع القلق ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الخطوات التي اتخذتها إيران منذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٩ فيما يخص تقليص تنفيذ التزاماتها النووية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونود التأكيد على ضرورة مواصلة إيران تنفيذها لكافة التزاماتها الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة، ووفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمصادقة على البروتوكول الإضافي بما يضمن استمرار وضعها كدولة غير حائزة للسلاح النووي.

واستناداً إلى نصوص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن تقرير الأمين العام لا يقتصر على الشق النووي فحسب، بل يتابع تنفيذ الضوابط على الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية ونقل الأسلحة التقليدية. ونود هنا أن نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في التقرير من معلومات حول مواصفات ومنشأ الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي استهدفت المملكة العربية السعودية والأسلحة التي تم ضبطها في المياه الدولية. وعلى الرغم من عدم انتهاء الأمانة العامة من تحرياتهما، إلا أنها تبقى مسألة في غاية الخطورة وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وانطلاقاً من الموقف الذي أعلننا عنه وعبرنا فيه عن إدانتنا واستنكارنا للاعتداء التخريبي الذي تعرضت له منشآت ومرافق إمدادات النفط لأسواق العالم في المملكة العربية

الأحكام الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليست ملزمة قانوناً. كما أنها اعترضت على استخدام الدول الأوروبية الثلاث للفتات الواردة ضمن نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف من أجل تحديد القذائف ذات القدرة النووية.

وينبغي أن نقول بوضوح إن التعريف الوارد في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف هو المعيار الأكثر موضوعية والأوسع قبولاً في العالم بشأن إمكانية إيصال الرؤوس النووية. إنه نظام معترف به دولياً وتفقيد به الدول التي تسعى إلى منع انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. وقد أدرج في التشريعات الوطنية للعديد من الدول. إن الغرض من الأحكام الواردة في الفقرة ٣ من المرفق بآء هو منح المجتمع الدولي الثقة بأن إيران لا تطوّر تكنولوجيا يمكن استخدامها كمنظومة لإيصال الأسلحة النووية. وإيران، بقيامها بالأنشطة المذكورة في رسائل الدول الأوروبية الثلاث الموجهة إلى مجلس الأمن، لا تُظهر أنها أهل للثقة.

وأنقل إلى الأنشطة الإقليمية، حيث شوهدت زيادة مستمرة في نشاط إيران المزعزع للاستقرار خلال السنة الماضية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك الأنشطة التي تتعارض مع القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وغيره من القرارات. ورأينا في أيار/مايو وحزيران/يونيه شن هجمات على السفن التجارية بالقرب من الفجيرة وفي خليج عُمان. وقد توصل تقييم دقيق أجرته المملكة المتحدة إلى أن من شبه المؤكد أن كلا الهجومين من عمل قوات الحرس الثوري الإسلامي. وبالمثل، كانت تلك القوات مسؤولة بصورة شبه مؤكدة عن الهجوم الذي وقع في أيار/مايو على خط أنابيب ينبع، بالقرب من عفيف. وفي أيلول/سبتمبر، شهدنا هجوماً على نطاق واسع بالطائرات المسيرة والقذائف على منشآت شركة أرامكو النفطية في المملكة العربية السعودية. وقد كان ذلك هجوماً متهوراً ومزعزعاً للاستقرار وغير مقبول بتاتاَ أثر في أكثر من ٥ في المائة من الإنتاج العالمي للنفط والغاز.

وندرک ما لذلك من أثر في إيران وعلى الشعب الإيراني. إن التزامنا بمخطة العمل الشاملة المشتركة وصكوكها، بما في ذلك قناة المشتريات، يتضح من عملنا بوصفها رئيساً مشاركاً لمشروع تحديث مفاعل آراك وعملنا مع شركائنا الأوروبيين الثلاثة بشأن صك دعم المبادلات التجارية. ولذلك، فإننا نأسف لقرار إيران تقليص مستوى الامتثال لمخطة العمل الشاملة المشتركة. لقد أوضحنا شوغلنا في اللجنة المشتركة في ٦ كانون الأول/ديسمبر. إن الإجراءات التي اتخذتها إيران بالغة الخطورة. إنها تفرغ لمضمون الاتفاق النووي من منافع عدم الانتشار وليست كلها أمور لا رجعة فيها.

وبصفتنا المملكة المتحدة، أوضحنا تصميمنا على إيجاد سبيل للمضي قدماً ومعالجة عدم امتثال إيران من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك من خلال آلية تسوية المنازعات. وتلك ليست خطوة نريد اتخاذها، لكن الإجراءات التي تتخذها إيران لا تترك لنا خياراً سوى الرد في إطار المعايير المحددة في الاتفاق. وإن أرغمنا على سلوك طريق تفعيل آلية تسوية المنازعات، فسنفعل ذلك من أجل إيجاد سبيل دبلوماسي للمضي قدماً بهدف حماية الاتفاق. إيران تواجه خياراً صعباً. إما مواصلة السير في هذا المسار المدمر أو اتخاذ خطوات فورية للعودة إلى الامتثال وإعادة بناء الثقة الدولية.

وإذ أنتقل إلى القذائف التسيارية، فقد أرسلت الدول الأوروبية الثلاث - ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة - في تشرين الثاني/نوفمبر رسالة إلى الأمين العام بشأن تطوير إيران القذائف التسيارية والتكنولوجيا المتصلة بها واختبارها. فخلال العام الماضي، اختبرت إيران القذيفة التسيارية المتوسطة المدى "شهاب - ٣" وكشفت الستار عن القذيفة التسيارية المتوسطة المدى "بركان - ٣" وحاولت إطلاق مركبة "سفير" الخاصة بإطلاق السوائل. وتتعارض جميع هذه الأعمال مع الفقرة ٣ من المرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وحجة إيران هي أن

بالرخاء والمسؤولية وتشارك بصورة بناءة في المنطقة. إننا نحترم الشعب الإيراني. ونكنّ احتراماً شديداً لحضارة إيران والإنجازات التي حققها في الماضي، ولكنني أحثّ إيران على عدم القيام بأي عمل يعدها أكثر عن حدود خطة العمل الشاملة المشتركة وأن تعمل بدلاً من ذلك عن كذب وبحسن نية مع المشاركين الآخرين من أجل تنفيذ التزاماتها بالكامل والمساعدة على الحد من تصاعد التوترات في تلك المنطقة من العالم.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم والأمانة العامة على تقريرها المفصل والشامل وعلى التزامها وكفاءتها المهنية. ويمكنها الاطمئنان إلى دعمنا الكامل.

نجتمع اليوم للمرة الثامنة بهذه الصيغة منذ بدء نفاذ خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. لقد اعتمدت هذه الخطة بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنهاء أزمة الانتشار النووي الخطيرة في المنطقة. وقد وُضعت الأسس الموضوعية للاتفاق في ما يخص عدم الانتشار وتم التحقق منها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أكدت أن إيران امتثلت حتى تموز/يوليه ٢٠١٩ لالتزاماتها النووية. إن الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي، من جانبها، قد امتثلت امتثالاً تاماً لالتزاماتها، بما في ذلك رفع الجزاءات المنصوص عليها بموجب الاتفاق، وتجاوزت ذلك إلى بذل الجهود لتيسير التجارة المشروعة بين أوروبا وإيران.

وتتعدد جلسة اليوم في ظل عدم اليقين المثير للقلق. وعلى غرار الأمين العام، تعرب فرنسا عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل وإعادة فرض الجزاءات الوطنية على إيران. ويساورنا بالغ القلق إزاء التدابير النووية التي اتخذتها إيران منذ تموز/يوليه الماضي، والتي وصفتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف تقاريرها. وتتعارض هذه الأعمال المتكررة مع

وكما أوضحت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، فإننا على ثقة بأن إيران تتحمل المسؤولية عن ذلك الهجوم. إن ادعاء الحوثيين المسؤولية عنه أمر لا يُعقل لعدد من الأسباب، لا سيما نطاق الهجوم وتعقيده ومداه. ونوّه بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لجمع وتحليل المعلومات عن الأسلحة المستخدمة في الهجوم الذي وقع يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، ونرحّب بإشارة الأمانة العامة إلى أن عدد نقاط الارتطام في المنشآت النفطية يتسق مع الأرقام التي قدمتها المملكة العربية السعودية، ولا يتسق مع بيانات الحوثيين. ونتطلّع إلى سماع ما توصلت إليه الأمانة العامة من استنتاج في الوقت المناسب.

كما نقلت إيران أيضاً القذائف إلى عدد من الجماعات المسلحة، في انتهاك للعديد من قرارات المجلس، بما في ذلك القرارات ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويذكر آخر تقرير للأمين العام (S/2019/934) تفاصيل بشأن الأدلة المتعلقة بنقل إيران طائرات مسيّرة ومناظير للتسديد وقاذفات للقنابل الصاروخية إلى اليمن. ويؤدي هذا الانتشار للأسلحة إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، ويزيد من حدة التوترات العالية بالفعل؛ وينبغي أن يتوقف.

إن التوترات الحالية في المنطقة لا تزال تبعث على القلق الشديد، وليس المزيد من التصعيد في صالح أحد. وأود مرة أخرى الدعوة إلى حوار للتهديئة واحترام تام للقواعد الدولية.

وأنوّه بالاهتمام الذي أبداه بعض أعضاء مجلس الأمن وإيران بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، المتعلق بالحوار الإقليمي. ويمكن لهذا الاهتمام أن يؤدي دوراً مفيداً، إذا جاء في الوقت المناسب وبنوايا صادقة، ولكنني أعتقد أن التوقيت والنوايا كلاهما عامل حاسم إذا أريد لأي مبادرة في هذا الاتجاه أن تنطلق في الاتجاه الصحيح.

وما زلنا نأمل في أن تتخذ إيران خطوات لاستعادة ثقة المجتمع الدولي والاضطلاع بدورها الصحيح كدولة قوية تتمتع

وبالنظر إلى تزايد التوترات النووية والإقليمية في الشرق الأوسط، هناك حاجة ماسة إلى تخفيف حدة التوترات والتوصل إلى تسوية سياسية من خلال الجهود الدبلوماسية الجارية والالتزام من جانب جميع الأطراف. إن فرنسا، إلى جانب شركائها، على أهبة الاستعداد للمشاركة في تهيئة الظروف اللازمة، وتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية، وتعزيز التخفيف من حدة التوترات. ولا يزال التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة قائماً، شأنه في ذلك شأن عزمنا على مواصلة جهودنا على أساس اتباع نهج واسع النطاق وطويل الأجل إزاء الحفاظ عليها. وكما أكد وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والمثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا لا نزال على استعداد للنظر في جميع آليات خطة العمل، بما في ذلك آلية تسوية المنازعات، بغية حل المسائل المتصلة بامتنال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل.

ويجب أن يضطلع جميع أصحاب المصلحة بدورهم في الحفاظ على الهامش المتاح لنا للتصرف وإحراز تقدم. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن العمل معاً من أجل الحفاظ على الاتفاق النووي والتوصل إلى تسوية دبلوماسية ضمن الإطار الحالي، وهو أمر يصب في مصلحة جميع الأطراف. وتدعو فرنسا جميع الجالسين حول هذه الطاولة إلى الالتفاف حول هذا الهدف من أجل صون السلم والأمن الدوليين، اللذين يشكل المجلس الضامن لهما.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر مقدمي الإحاطات على الملاحظات التي أدلوا بها بعد ظهر هذا اليوم وعلى عملهم الجدير بالثناء في التنفيذ الفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونرحب بالتقرير الثامن للأمين العام (S/2019/934)، والتقرير الأخير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن

أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة وتشير إلى ابتعاد مؤسف عن الاتفاق من جانب إيران وإلى تهديد خطير بالانتشار النووي. ولا بدّ لإيران من العودة على الفور إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والامتناع عن اتخاذ أي تدابير إضافية تتعارض مع الاتفاق.

إن الالتزامات التي تم التعهد بها لا تتوقف عند خطة العمل الشاملة المشتركة بل تمتد لتشمل كامل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء المعلومات التي أبرزها الأمين العام في تقريره تجاه استمرار عدم امتثال إيران لعدد من أحكام الاتفاق. وإنني أشير هنا إلى عدد من عمليات نقل الأسلحة إلى جهتين أخريين من الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط، وهي عمليات يجب أن تتوقف. وقد أحطنا علماً بالمعلومات الواردة في التقرير بشأن الهجوم المزدوج الذي شُنَّ في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي مستهدفاً المنشآت النفطية السعودية. ومن الواضح بالنسبة لنا أن إيران تتحمل المسؤولية عن ذلك، كما بيّنا في أيلول/سبتمبر الماضي مع شركائنا البريطانيين والألمان.

وعلاوة على ذلك، تواصل إيران القيام بأنشطة مزعومة للاستقرار بصفة خاصة فيما يتعلق بالقذائف. وأود أن أشير إلى جهودها الرامية إلى وضع برنامج للقذائف التسيارية يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتبذل إيران جهوداً، أشارت فرنسا إليها في المجلس في عدد من المناسبات جنباً إلى جنب مع شركائها البريطانيين والألمان، لتحسين دقة توجيه تلك القذائف ومدائها وقدراتها الفتاكة. وتواصل إيران، علاوة على تطوير برنامج محلي، الانخراط في عمليات نقل المواد والتكنولوجيا التسيارية إلى الدول والجهات من غير الدول في الشرق الأوسط، الأمر الذي يشهد على عدم امتثالها لعدد من قرارات المجلس؛ وعمليات النقل هذه مزعومة للاستقرار بوجه خاص. ومن الأهمية بمكان أن تمتنع إيران عن هذه الأنشطة وأن تمتثل امتثالاً تاماً للقرارات التي اتخذها المجلس.

ومعاً، نشجع إيران على معالجة الشواغل التي أثارها مختلف الدول، بما في ذلك عدة أطراف في الخطة، فيما يتعلق بالأنشطة التي لا تتماشى مع التدابير التقييدية المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المرفق بء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، التي تدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لإيصال أسلحة نووية. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إيران إلى تجنب الأنشطة المزعزعة للاستقرار، مثل العمليات المزعومة لنقل الأسلحة والتكنولوجيات ذات الصلة إلى الجماعات المسلحة والدول التي تشهد نزاعات، الأمر الذي يتعارض مع القرار المذكور أعلاه.

في الختام، نود التأكيد على أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن إيران لا تزال تمثل للبروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بها، فضلاً عن تدابير الشفافية، وهو أمر نشيد به. ولهذا السبب، ومع مراعاة أن السلطات الإيرانية قد بينت أن ما أقدمت عليه مؤخراً من تقليص تقييد البلد بالتزاماته هو خطوة يمكن العدول عنها، فإننا نفهم أنه يمكن الإبقاء على خطة العمل. بيد إنه لتحقيق ذلك، يجب على الأطراف أن تضيق خلافاتها عن طريق الحوار الذي ييسر تخفيف حدة التوترات والتوصل إلى حل يضمن ألا تزيد إيران قدراتها النووية أو تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما في الشرق الأوسط، مع إعادة إدماجها بشكل آمن في العالم التجاري والمصرفي وتمتعها بالفوائد الاقتصادية المتفق عليها سابقاً.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير بيكستين دو بوتسيريغا والسفير سكوغ على إحاطاتهم، وأثني على الأطراف المعنية لما تبذله من جهود.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها مجلس الأمن، تشكل إنجازاً كبيراً للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصراً

تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على جهود التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان تنفيذ خطة العمل واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً.

تعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها القوي لخطة العمل وتنفيذها بشكل كامل، حيث إنها نتاج ناجح للعمل الدبلوماسي وتعددية الأطراف وهيكل عدم الانتشار. ولذلك، من الضروري مواصلة بذل جهود شاملة للحفاظ عليها ولعدم إهدار سنوات العمل الشاق الذي أدى إلى اعتمادها. وفي هذا الصدد، نرحب بالمساعي الحميدة لأصحاب المصلحة، فضلاً عن تعاون الدول الأخرى في دعم الاتفاق، كما هو حال الاتحاد الأوروبي الذي نفذ العديد من التدابير مثل إنشاء المؤسسة المالية الممثلة في "أداة دعم المبادلات التجارية" لدعم الأنشطة التجارية المشروعة بهدف تخفيف القيود الاقتصادية الناتجة عن الجزاءات الانفرادية المفروضة على إيران. وفي هذا الصدد، نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرض الجزاءات وقيامها مؤخراً بإلغاء الإعفاءات الخاصة بمشاريع عدم الانتشار النووي الجاري تنفيذها بموجب الخطة والأنشطة النفطية التجارية.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع القلق أنه نتيجة لإعادة فرض الجزاءات في تموز/يوليه، بدأت إيران في تقليص تقييدها بالتزاماتها المتفق عليها في الاتفاق، بما في ذلك من خلال تجاوز مستوى ٣,٦٧ في المائة المسموح به لتخصيب اليورانيوم. ومن ثم، نحث إيران على تجنب اتخاذ مزيد من الخطوات التي تنتهك الاتفاق وهيكل النووي والثقة التي أولتها إياها الأطراف. وندعو إيران إلى العودة للامتثال الكامل لأحكام خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، حيث أن ذلك هو أنجع السبل لضمان أن يكون برنامجها النووي سلمياً ويهدف حصراً لتحقيق رفاه الشعب الإيراني.

ونرحب بالتقدم الإيجابي الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي والممثل في إنشاء "أداة دعم المبادلات التجارية" ونؤيد فرنسا في مواصلة مساعيها الدبلوماسية الحميدة. كما ندعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تمسكها بموقفها الموضوعي والمحايد في رصد أنشطة إيران النووية والتحقق منها.

ما برحت الصين ملتزمة بتسوية المسألة النووية الإيرانية من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية ولا تزال ملتزمة بتوطيد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وصون السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. فالصين من المفاوضين والمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، كما أنها تدافع عنها بقوة وتنفذها بصرامة. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف من أجل إحراز تقدم جديد في تحديث مفاعل الماء الثقيل في آراك. وسنواصل توخي الموضوعية والحياد والمسؤولية في جهودنا الدبلوماسية الرامية إلى دعم وتنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتثني الصين على تقرير الأمين العام لدعوته إلى التمسك بالاتفاق وحماية حرية ممارسة الأعمال التجارية المشروعة مع إيران ودعم قناة المشتريات والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يشير التقرير إلى تنفيذ القرار على نحو موضوعي، ومتوازن وشامل من أجل كفالة دقة المعلومات ومعالجة شواغل إيران وحقوقها ومصالحها المشروعة كاملةً.

وليس إطار المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١ آلية لفرض الجزاءات. وعلى ميسر الإطار والأمانة العامة التقيد تماما في عملهما بالولاية والمهام المسندة إليهما. وفي ظل الظروف الراهنة، لا بد أن تتوخى جميع الأطراف الحذر في معالجة عمليات إطلاق القذائف الإيرانية وأن تفسر قرار المجلس ذا الصلة بدقة، من أجل تجنب التأثير سلباً في الوضع العام لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وتشير الصين إلى تصريحات إيران المتكررة بشأن الطابع التقليدي والهادف إلى الدفاع عن النفس

أساسيا من عناصر النظام الدولي القائم على القانون الدولي. فهي تكتسي أهمية حاسمة لحماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

لقد وصلت المسألة النووية الإيرانية إلى منعطف حاسم ويخضع تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة لاختبار قاس. ويمثل الحوار والمفاوضات سبيلا عمليا لتسوية المسألة النووية الإيرانية. ويشكل التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل السبيل الوحيد الصحيح والفعال لحل المسألة النووية الإيرانية والتخفيف من شدة الحالة الراهنة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية العمل معا لاستعادة التوازن بين الحقوق والالتزامات في إطار الخطة.

ويساور الصين القلق إزاء انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من خطة العمل وزيادة الجزاءات الانفرادية التي تفرضها على إيران. كما يعرب الأمين العام في تقريره (S/2019/934) عن اعتقاده بأن هذه الخطوات من جانب الولايات المتحدة لا تزال تتناقض مع الأهداف الواردة في خطة العمل ومع القرار وأنها قد تعوق أيضا قدرة إيران على تنفيذ بعض أحكام الخطة أو القرار. وتستحق ملاحظة الأمين العام أن يوليها المجلس وجميع الأطراف اهتماما جديا.

وتلاحظ الصين أن إيران لا تزال تمارس ضبط النفس لحد كبير في تقليص التقيد بالتزاماتها المتصلة بالجملة النووي بمقتضى خطة العمل وأنها شددت على أنه يمكن العدول عن جميع الخطوات التي اتخذتها في هذا الصدد وأنها خاضعة للرصد والتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لجميع أطراف الاتفاق ممارسة ضبط النفس والبقاء ضمن إطار اللجنة المشتركة من أجل تعزيز المشاورات وحل خلافاتها والامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من تعقيد الوضع.

وتثني الصين على جميع أطراف الاتفاق لما تبديته من شجاعة وما تبذله من جهود. ونقدر الجهود المستمرة التي تبذلها روسيا من أجل المضي قدما في تعديل مرفق فورودو النووي.

ونثني على استقلالية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما يتسم به من حس مهني ونزاهة في التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة ورسده. وندعو إيران إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفضلاً عن ذلك، لا يقتصر الاتفاق على عدم الانتشار، بل يشمل أيضاً المصالح الاقتصادية لإيران. وفي هذا الصدد، لا زلنا ندعم أنشطة التجارة المشروعة مع إيران، ونرحب بالقرارات التي اتخذتها بلجيكا، والدانمرك، وفنلندا، وهولندا، والنرويج والسويد بالانضمام إلى صك دعم المبادلات التجارية، على نحو ما بيّنه السفير سكوغ بالتفصيل في وقت سابق.

ثانياً، ما زلنا نلاحظ مع القلق أوجه التباين في تفسير وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إذ يرمي المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى تحسين الشفافية وتهيئة مناخ يفضي إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، من المناسب تنفيذ ذلك القرار ككل، إلى جانب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث الأطراف على الانخراط في حوار بناء من أجل تبديد أوجه التباين تلك. ومن المنطلق نفسه، فإننا ندعو إيران إلى مراعاة الشواغل المشروعة للدول الأخرى لدى اضطلاعها بأنشطتها، من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى تنفيذ الخطة وضمان استقرار المنطقة.

وثالثاً، فإن إندونيسيا، بوصفها مؤيداً لتنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً متوازناً، لا تزال ترى أن خطة العمل عنصر أساسي من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار. إذ كانت خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازاً دبلوماسياً هاماً أقره مجلس الأمن من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا بد للمجتمع الدولي الآن أن يفي بالتزامه القاضي بتأييدها تأييداً كاملاً.

لبرنامجها الخاص بالقذائف، وتأمل أن تأخذ الأطراف الموقف الإيراني على محمل الجد.

ويرتبط تناول المسألة النووية الإيرانية على النحو الصحيح ارتباطاً وثيقاً بصون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، شهد الشرق الأوسط توترات مستمرة وتطور القضايا الساخنة بسرعة. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء، وممارسة ضبط النفس، وتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، والامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تصعد حدة التوترات الإقليمية، واحترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وتدعم الصين بلدان الخليج في إقامة حوار بشأن مسائل الأمن الإقليمي، وتؤيد جهود بلدان المنطقة الرامية إلى حل النزاعات.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نود بادئ ذي بدء أن نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية، وأن نرحب مرة أخرى بصديقنا السفير أولوف سكوغ، الذي بات الآن يتولى منصباً آخر. كما نشكر بطبيعة الحال السفير مارك بيكستين دو بوتسوريفا من بلجيكا على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أن أسلط الضوء على عدة نقاط.

أولاً، لا تزال إندونيسيا تدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ككل. وما زلنا نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وفرضها مجدداً مزيداً من الجزاءات الانفرادية. ومع أننا نتفهم الصعوبات التي تعترض سبيل تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في سياق الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، فإننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء التدابير التي اتخذتها إيران لتقليص التزاماتها بموجب خطة العمل. وتدعو إندونيسيا بقوة جميع الأطراف إلى أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بحسن نية.

على خطة العمل يخدم مصالحنا الأمنية الأوروبية المشتركة، وفي رأينا، مصالح الجميع.

ونرحب ونكرر دعوة الأمين العام إلى أن يضطلع جميع المشاركين بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذًا كاملاً وفعالاً. وقد وفينا بالتزاماتنا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وسنواصل القيام بذلك. ونود أيضاً أن نذكر بأن الفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتناع "عن إتيان أعمال تقوض الوفاء بالتزامات المنبثقة عن خطة العمل الشاملة المشتركة".

ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة. فالتدابير التي اتخذتها إيران عمداً منذ تموز/يوليه تنتهك الأحكام الأساسية وتقلل على نحو متزايد من قيمة خطة العمل في تحقيق عدم الانتشار النووي. ونحث إيران على عكس مسار تلك التدابير والعودة إلى الامتثال الكامل فوراً. وأود أن أشير هنا إلى أن مسألة امتثال إيران هي مسألة تثير قلق جميع الجهات المشاركة المتبقية في خطة العمل. ويجري تناول هذه المسألة بشكل مكثف في تشكيلات خطة العمل، ولا سيما خلال الاجتماع الأخير للجنة المشتركة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وكذلك خلال الاجتماع الوزاري للمشاركين في خطة العمل الذي عقد على هامش الأسبوع الرفيع المستوى في الجمعية العامة. وسنواصل العمل بجد لإيجاد حل ناجح في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة لمسألة الامتثال هذه. وإننا على استعداد، بالتعاون مع شركاء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، لاستخدام جميع الأدوات التي تتيحها خطة العمل، بحسن نية. فهدفنا هو الحفاظ عليها، وسيظل كذلك.

أما عن المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن التنفيذ الكامل والفعال للمرفق باء بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومرة أخرى، فإن النتائج التي توصل إليها الأمين العام بشأن أنشطة القذائف التسيارية

ويجب علينا أيضاً ألا ننسى التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويوصف إندونيسيا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وباعتبارها من المؤيدين الرئيسيين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فإنها تدعو الجميع إلى دعم نزع السلاح النووي العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي اختتم أول مؤتمراتها للتو دورته الأولى. ونكون بذلك قد خطونا خطوة أخرى صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وختاماً، نناشد الجميع إبداء التزامهم التام بالسلام، والاستقرار وسيادة القانون. فلن نعم بعالم آمن ومزدهر للجميع إلا عند تحقيق تلك الأهداف.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو وميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير أولوف سكوغ الذي يتولى منصباً جديداً بصفته رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ونشكره على إحاطته الإعلامية. كما نشكر الأمين العام، وفريق الأمانة العامة على تقديم تقرير آخر وافٍ، ومتوازن ومعزز بالأدلة الكافية (S/2019/934).

إن تطور الأحداث منذ آخر مرة ناقشنا فيها تنفيذ القرار ٢٢٣١ في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8564) يبعث على القلق الشديد. ومع ذلك، فإن تقييمنا لم يتغير. فخطة العمل الشاملة المشتركة تستند على نحو متين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. وتمثل أداة هامة لتحقيق الأمن في المنطقة وخارجها. ولذلك، فإن الحفاظ

الأمانة العامة في حالات النقل المحتمل غير المشروع للقذائف وتكنولوجيا القذائف والأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بالهجمات على شركة أرامكو، نرحب بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة في التحقيقات الجارية. ونتطلع إلى تقديم مزيد من التقارير إلى المجلس، وأذكر بالتقييم الذي أعلنه رؤساء دول وحكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وأعيد التأكيد عليه.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه يتعين علينا جميعا الإسهام في تخفيف حدة التوترات في المنطقة. فقد كانت ديناميات الأشهر الستة الماضية خطيرة ويجب إعادة توجيهها نحو التهدئة وضبط النفس والحوار. ونؤيد بقوة هذه الجهود ذات الأهمية البالغة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

إن بلجيكا تؤيد شركاءها الأوروبيين في دفاعهم بقوة عن خطة العمل الشاملة المشتركة. فالخطة هي أحد النجاحات الكبيرة على صعيد عدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية. ومنذ دخولها حيز النفاذ، جعل ذلك الاتفاق ضمان الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني أمرا ممكنا. وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل هي أكثر من مجرد اتفاق نووي. إنها أداة لبناء الثقة وتنتج جهود دبلوماسية مكثفة استمرت ١٢ عاما على أساس الحوار واحترام الأطراف.

ولذلك، فإن بلجيكا تأسف، على غرار الأمين العام وأغلبية أعضاء مجلس الأمن، إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل. كما تأسف بلجيكا إزاء إعادة الولايات المتحدة فرض جزاءات أحادية الجانب وإزاء انعكاساتها وقيامها مؤخرا برفع الإعفاءات ذات الصلة في المجال النووي. فهذه التدابير لا تمنع إيران وحدها، ولكن غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الإيرانية وعمليات نقل الأسلحة مثار قلق بالغ. إذ تواصل إيران تعزيز نطاق ودقة ترسانتها من القذائف التسيارية، على النحو المبين في عدد من الرسائل التي وجهتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث إلى الأمين العام، وكان آخرها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتعارض تجارب وعمليات إطلاق القذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية مع الفقرة ٣ من المرفق بء، ونرى أن ذلك يشمل مركبات الإطلاق الفضائية التي تستخدم تكنولوجيا القذائف هذه.

فضلا عن ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار المؤشرات عن أنشطة نقل الأسلحة غير المشروعة التي تقوم بها إيران، ولا سيما تلك المتعلقة بالقذائف وتكنولوجيا القذائف، على النحو المشار إليه في الرسالة المشتركة لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقلق للغاية أن يتضح أن المستفيد من عمليات نقل تكنولوجيا القذائف هي جهات مسلحة من غير الدول. وهذا الانتشار مزعزع للاستقرار بشدة ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم ديناميات النزاع في المنطقة بطريقة خطيرة. ويجب على إيران أن توقف أنشطة النقل تلك على الفور.

ويشير تقرير الأمين العام أيضا إلى انتهاكات محتملة لأحكام القرار المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول. ويتعين التحقيق في ذلك. وندعو إيران بقوة إلى الامتثال لجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك المرفق بء، ونشجع جميع الدول على مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان الاحترام الفعال للأحكام الواردة في المرفق بء والامتثال لها.

وكما أشار إلى ذلك ممثلون آخرون من قبل، أود أن أقول إننا نؤيد تماما نطاق ومنهجية التقرير. فالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يكلف الأمين العام بأن يدرس تنفيذ القرار بأكمله، بما في ذلك جميع مرفقاته، وأن يقدم تقارير عن ذلك. ومن ثم، فإننا ندعم تماما نظر الفريق المعني بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في

وتدعو بلجيكا أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس. فمواصلة تفكيك هذا الاتفاق النووي الناجح الذي يحقق الغرض المطلوب منه لن تجعلنا في وضع أفضل لمناقشة القضايا الإقليمية أو لإيجاد حلول فورية للتهديدات التي يتصدى لها الاتفاق بالفعل. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نعتقد أنه قد يكون من الحكمة دعم الاتفاق، وليس العكس. فخطة العمل تستند إلى الركائز الثلاث الرئيسية لنزع السلاح النووي التي يؤيدها المجتمع الدولي، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير بيكستين دو بوتسوريفا والسفير سكوغ على إحاطاتهم الثاقبة.

ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالتقرير الثامن للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/934). وأود أن أؤكد مجددا التزام جنوب أفريقيا بالتنفيذ الكامل للقرار.

ترحب جنوب أفريقيا بخطط العمل الشاملة المشتركة بوصفها صكا مهما ومجديا وحسن التوقيت فعلا من صكوك عدم الانتشار، والذي كان نتاج جهود دبلوماسية مكثفة ومفاوضات معقدة جرت بين الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٥. ولذلك، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما رأي الأمين العام القائل بأنه يجب مواصلة هذه الجهود الدبلوماسية وتعزيزها.

وتشير جنوب أفريقيا إلى الخطوات الأربع التي اتخذتها إيران بهدف الوقف الجزئي لتنفيذ بعض التزاماتها بموجب خطة العمل، والتي جاءت، كما نفهم، بعد ١٤ شهرا من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل. ولكن على الرغم من الأسس

أيضا، من تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي اتخذته أعضاء المجلس بالإجماع ويحظى بدعم أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي.

وإلى جانب الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وهولندا، أعلنت بلجيكا للتو انضمامها إلى "أداة دعم المبادلات التجارية"، حيث أن بلدي يولي أقصى أهمية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بالكامل من قبل جميع الأطراف المعنية.

وفي الوقت نفسه، تأسف بلجيكا لتزايد عدم وفاء إيران بالتزاماتها بموجب خطة العمل. وشأننا شأن شركائنا الأوروبيين، فإننا نرفض أي نهج قائم على مبدأ "القليل مقابل القليل" وندعو إيران إلى العودة إلى الامتثال التام لخطة العمل في أقرب وقت ممكن. كما ندعو إيران إلى الامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بكامله، بما في ذلك التدابير التقييدية المفروضة في المرفق بـ. وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل المهني والحياد الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نقن تماما بعمل الوكالة وندعو جميع الأطراف إلى التعاون معها في إطار من الشفافية الكاملة في التحقق من الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل.

وتنشاطر شواغل شركائنا الأوروبيين بشأن أنشطة القذائف التسيارية لإيران وعملياتها لنقل الأسلحة في المنطقة، ولا سيما في أعقاب الاستيلاء على معدات في عدن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وندعو إيران إلى الامتناع عن هذه الأنشطة التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فهي تزيد من عدم الثقة ولا تسهم إلا في تفاقم التوترات في المنطقة. فالشواغل الإقليمية يجب أن تُعالج من خلال الحوار والمفاوضات بشكل استباقي مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن ثم، نخطط علماً بالإعلان السياسي المتفق عليه خلال المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المعقود في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

أخيراً، وفيما يتعلق بالحالة الأمنية عموماً في المنطقة، تنضم جنوب أفريقيا إلى الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء تزايد التوترات في الخليج الفارسي وآثارها على السلام والأمن الدوليين. وتحت جنوب أفريقيا جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم السماح بخروج الحالة عن السيطرة. يجب على المجلس دعم المبادرات الرامية إلى استعادة السلم والاستقرار، ليس في الخليج الفارسي فحسب بل وأيضاً في منطقة الشرق الأوسط عموماً.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلادي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التقرير الثامن للأمين العام (S/2019/934) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونود أيضاً أن نشكر السيدة روزميري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الإعلامية المفصلة؛ والسفير مارك بيكستين دو بوتسوريفا، ممثل بلجيكا الدائم، بصفته الميسر، على العمل الممتاز الذي اضطلع به في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والسفير أولاف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على تنسيقه مع اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

يحيط وفد بلادي علماً بنتائج التقرير الثامن للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويدعو الدول الأعضاء، وكذلك جميع أصحاب المصلحة، إلى الامتثال للتوصيات المتعلقة بالمسألة النووية، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة،

الموضوعية لهذه الخطوات من جانب إيران، فإن جنوب أفريقيا ترغب في التأكيد على أن استمرار إيران في الامتثال لأحكام خطة العمل لا يزال أمراً ذا أهمية قصوى. وبالمثل، من المهم جداً أيضاً أن تنفذ جميع الأطراف المتبقية في خطة العمل أحكامها بصورة كاملة وأن تتقيد بها.

ولا تزال جنوب أفريقيا تأسف لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل ونتشاطر خيبة الأمل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بشأن قرار الولايات المتحدة بعدم تجديد الإعفاءات المتعلقة بمشاريع عدم انتشار الأسلحة النووية الجاري تنفيذها في إطار خطة العمل. ونرى أن قرار الولايات المتحدة سيؤثر من غير قصد على قدرة إيران على التنفيذ الكامل لأحكام خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن المهم الإشارة إلى أن رفع الجزاءات، ولا سيما بشأن بعض المواد المتصلة بالمجال النووي، كان جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبينما نثني على فوائد خطة العمل بوصفها صكاً أساسياً لعدم انتشار الأسلحة النووية، نود أن نشدد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة مرة أخرى أبداً من جانب أي طرف تحت أي ظرف من الظروف. وتود جنوب أفريقيا تذكير المجلس بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعزز إحداهما الأخرى. وسيؤثر عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي من غير قصد على المكاسب التي تحققت في مجال عدم الانتشار النووي. وتود جنوب أفريقيا أيضاً أن نؤكد على أهمية احترام الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن جنوب أفريقيا مؤيد قوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أحد العوامل الرئيسية المساهمة في عدم الانتشار النووي وإحدى اللبنة الحاسمة من أجل تحقيق هدف إيجاد

وحظر السفر، وتجميد الأصول، والقذائف التسيارية. فيما يتعلق بالنقل غير المشروع واكتشاف بقايا الأسلحة التي قد تكون وراء إشعال صراعات في الشرق الأوسط، تؤيد كوت ديفوار إنشاء آلية تحقيق توافقية من أجل تسليط الضوء على جميع جوانب تلك الادعاءات.

أنتقل تحديداً إلى مسألة القذائف التسيارية، إذ يدعو بلدي جميع أصحاب المصلحة إلى التوصل لاتفاق بشأن تفسير أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وفقاً لنص وروح الفقرة ٣ من المرفق بـ. يمكن حل نقاط الخلاف من خلال اللجنة المشتركة التي أنشأتها خطة العمل الشاملة المشتركة في ملحقها الرابع. ويدعو وفد بلادي أيضاً إلى بناء قدرات الدول الأعضاء لتمكينها من إتقان إجراءات قناة المشتريات من أجل التنفيذ الفعال للقرار

٢٢٣١ (٢٠١٥).

في الختام، تطالب كوت ديفوار بوحدة المجلس حول القضية النووية الإيرانية بهدف الحفاظ على فرص حلها السريع والنهائي. ندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على مستوى التزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة من أجل بناء الثقة وتكثيف التعاون لتحقيق هذه الغاية، وذلك مع احترام جميع التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويؤكد بلدي من جديد التزامه بالحل السلمي للصراع والحوار باعتبار ذلك أكثر الوسائل فعالية ودواماً لتسوية المنازعات، مهما كانت تعقيداتها

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي إحاطات اليوم الإعلامية على عروضهم المفيدة.

تدعم بولندا قناة المشتريات والفريق العامل المعني بالمشتريات، فضلاً عن الدور التنسيقي للاتحاد الأوروبي. نعتقد أن تدبير الشفافية وعدم الانتشار وبناء الثقة يضمن توافق عمليات النقل ذات الصلة مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويسهم في دعم نظام عدم الانتشار. ومع ذلك نلاحظ انخفاض عدد المقترحات المقدمة في الفترة المشمولة بالتقرير.

ترحب بولندا بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/934) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). نحن نعتبرها وثيقة متوازنة.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالحالة في الخليج الفارسي وخاصةً مضيق هرمز، يدعو بلدي الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. نحث جميع المعنيين على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يشعل التوترات الإقليمية ويهدد الملاحة في هذا المضيق الحيوي للتجارة.

نلاحظ بقلق أنه بالرغم من جهود المجتمع الدولي للحد من كمية الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، لا يزال يتم تقويض هيكل عدم الانتشار، وهو أحد أركان أمننا الجماعي. لذلك نود أن نعيد تأكيد الحاجة الملحة لجميع الدول ألا تدخر جهداً لحماية السلم والأمن الدوليين، اللذين يشكلان الأساس للعديد من الأطر المتعددة الأطراف، وخاصةً الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك خطة العمل الشاملة المشتركة.

بالرغم من أننا نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة المتعلقة بمعدلات تخصيب اليورانيوم في جمهورية إيران الإسلامية، لا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن القضية النووية الإيرانية لا يمكن حلها

واستمرار عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة والقذائف وتكنولوجيا القذائف إلى أطراف فاعلة في المنطقة وعدم امتثالها لأحكام حظر السفر - وهذه إجراءات لا تتماشى مع المرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن الاتجاهات الخطيرة المرتبطة بانتشار أدوات وتكنولوجيات متعلقة بالقذائف في الشرق الأوسط تسهم في عدم الاستقرار الإقليمي. نشجع إيران على التعاون الوثيق والبناء مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط.

السيد ندونغ مبا (غينيا الإستوائية) (تكلم بالإسبانية):
نود في البداية أن نشكر السيدة روزميري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير مارك بيكستين دو بوتسوريفنا، سفير بلجيكا والميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على الإحاطات الإعلامية الشاملة والمفصلة التي قدموها للتو.

ونرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية.

وتتوجه جمهورية غينيا الاستوائية بالشكر للأمين العام على تقريره الثامن الشامل والمتوازن (S/2019/934) عن آخر التطورات في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهي مستجدة هامة فضلا عن أنها توضح بالتأكيد الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

ونوافق على أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، ثمرة لحزم المجتمع الدولي في مسائل الانتشار وأنها تتطلب الامتثال الكامل والفعال للأطراف الموقعة لتحقيق إمكاناتها القصوى.

وما فتتنا نشيد بدقة أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكفاءتها المهنية ونزاهتها، بوصفها الهيئة المكلفة بالتحقق من

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من القرار، هي إنجاز هام للدبلوماسية المتعددة الأطراف، والتي هي عنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. ومع ذلك فإن خطة العمل عند مفترق طرق، كما أشار إلى ذلك بحق الميسر، السفير مارك بيكستين دو بوتسوريفنا. نأسف لأن مستقبل الاتفاق قد أصبح موضع شك نتيجة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل والإجراءات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية منذ أيار/مايو ٢٠١٨.

إننا نضم صوتنا إلى شركاء الاتحاد الأوروبي الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء الخطوات التي اتخذتها إيران لخفض التزاماتها المتعلقة بالسلح النووي وفقا لخطة العمل، كما ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية. قد لا تؤدي هذه الإجراءات من أصحاب المصلحة الرئيسيين في خطة العمل إلى تعريض تنفيذها للخطر فحسب بل وقد تجعل من الصعب أيضا على المجتمع الدولي الدفاع عن الخطة بشكلها الحالي. تكرر بولندا دعوة الأمين العام لإيران بالرجوع عن تلك التدابير والامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات لخفض التزاماتها المتفق عليها. إننا نرحب بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد التزامات إيران والتحقق منها بدقة من أجل ضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني تمشيا مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل المشتركة. ولدى بولندا ثقة تامة في مهنية الوكالة ونزاهتها.

إننا ندعو إيران إلى التمسك بالتزامها بمعاهدة عدم الانتشار وعدم السعي مطلقاً لتطوير أو حيازة أية أسلحة نووية. كما ندعو إيران إلى مواصلة تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها والتصديق رسمياً على ذلك البروتوكول في المستقبل القريب.

تسعر بولندا بقلق بالغ إزاء نتائج تقرير الأمين العام بشأن إجراء إيران لاختبارات وعمليات إطلاق لقذائف تسيارية،

طال أمده، فعواقبه تهدد الاستقرار الاقتصادي لإيران وتؤثر سلباً على رفاه الأمة.

السيد أوغاريلي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نقدر عقد هذه الجلسة والمعلومات القيمة التي قدمتها وكالة الأمين العام روزماري دي كارلو، كما نشكر السفير مارك بيكستين دو بوتسوريفيا، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والسفير أولوف سكوغ، ممثلاً عن الاتحاد الأوروبي، على إحاطتهما.

وتمشياً مع أهداف السياسة الخارجية لبيرو فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها تولى أولوية كبرى للامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد فيه المجلس خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرى أن ذلك الصك، ونظام المتابعة والرصد الذي ينص عليه، يعكس قيمتي تعددية الأطراف والدبلوماسية في التسوية السلمية للمنازعات الدولية الخطيرة أو حالات التوتر الشديد. ولذلك ينبغي الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. وتتابع تنفيذ الخطة باهتمام خاص سواء في مجلس الأمن أو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يتعلق بهذه الوكالة، نحيط علماً بالتقرير الشامل الذي قدمه مديرها العام.

وبيرو، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، تعرب عن أسفها لانسحاب الولايات المتحدة من الخطة وإعادة فرض جزاءات وطنية وتطبيق مختلف الإجراءات التي تعوق قدرة الأطراف على تنفيذها بالكامل. ونشجب أيضاً التدابير التي اتخذتها إيران رداً على ذلك منذ منتصف هذا العام، والرامية إلى الحد من التزاماتها بموجب خطة العمل. ونحث السلطات الإيرانية على عكس مسار هذه التدابير وممارسة ضبط النفس والاعتدال وإيلاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نشدد على أهمية الدور الداعم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الخطة. ونسلط الضوء بشكل خاص على عملها الدقيق والنزيه وقيمة

التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ورصدها. ولا شك أن دعمها للتنفيذ الكامل للخطة وتزويد المجتمع الدولي بنتائج عمليات التقييم والرصد التي تجريها في جمهورية إيران الإسلامية تمشياً مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تأكيداً لا لبس فيه لأعمالها. وتعتبر غينيا الاستوائية على الدوام خطة العمل الشاملة المشتركة أفضل خيار لحل المشكلة النووية الإيرانية، ومن ثم أحد السبل المستدامة للتخفيف من بعض التوترات في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن من مصلحتنا أن نعرب عن قلقنا إزاء التدهور المتعلق بهذه المسألة بدءاً من ٨ أيار/مايو ٢٠١٨. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إعادة النظر في مواقفها وتغييرها بالقدر الذي يتيح استعادة إنجازات الحوار والدبلوماسية المتعددة الأطراف في نظام الانتشار الذي أنشئ في عام ٢٠١٥.

ونشعر بالقلق إزاء تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الأخير للأنشطة التي أعلنتها جمهورية إيران الإسلامية ونفذتها لتحد من التزاماتها بموجب الخطة. ومن المهم أن تؤكد الوكالة بأنها تواصل التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة وأن عمليات التقييم التي تضطلع بها فيما يتعلق بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة لا تزال جارية. ومن المهم والضروري أن تواصل إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها وتدابير الشفافية المتعهد بها في الخطة.

ونوافق على أن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يكتسيان أهمية كبيرة، ونعتبرهما أداتين فعاليتين وأساسيتين لعدم انتشار الأسلحة النووية وتوطيد الاستقرار في الشرق الأوسط والعالم بأسره. وبالتالي، تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية كفاءة الامتثال الصارم للالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بهذه الصكوك القانونية والتدابير التقييدية الواردة في المرفق بـ من القرار.

وقبل أن أختتم كلامي، نود أن نؤكد من جديد ثقتنا في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل دائم لهذا النزاع الذي

سيادة انطلاقاً من أراضيتها. ويجب على جميع الدول إدانة هذا العمل الاستفزازي، بصرف النظر عن موقفها من الاتفاق النووي. ويجب على المجلس أن يُخضع إيران للمساءلة. ويؤكد تقرير الأمين العام أيضاً أن إيران تواصل زعزعة الاستقرار في المنطقة وإطالة أمد العنف في اليمن فضلاً عن دعم انتشار الجماعات الإرهابية ووكلائها. فعلى سبيل المثال، يبرز الأمين العام نقل إيران لتكنولوجيا القذائف المتطورة إلى حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن. وعلاوة على ذلك، تواصل إيران إغراق الشرق الأوسط بالأسلحة في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن الأمثلة العديدة على ذلك، قاذفات القنابل الصاروخية التي تُشحن إلى عدن، والقذائف الانسيابية التي تُنقل إلى الحوثيين والطائرات المسيرة من دون طيار والمتفجرات التي تُرود بها سورية من جانب قوات حرس الثورة الإسلامية.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت الولايات المتحدة سفينة تحمل أسلحة قبالة سواحل اليمن. وهذا هو نمط الشحنات المرسل من الإيرانيين إلى الحوثيين. وتضمنت هذه الشحنة كمية كبيرة من الأسلحة المتطورة، بما في ذلك المكونات المتطورة للقذائف الانسيابية المضادة للسفن والقذائف الانسيابية للهجوم البري وقذائف الدفاع الجوي ومكونات الطائرات المسيرة من دون طيار وصواريخ مضادة للدبابات. وتحقيقاً فيما يخص هذه الأسلحة مستمر. وتوقع تقديم تفاصيل إضافية في المستقبل القريب. كما منحنا خبراء الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى تلك المواد.

تخلوا ما الذي كان سيفعله الحوثيون بتلك الأسلحة الإيرانية. حيث يمكنهم مرة أخرى باستخدام قذيفة انسيابية مهاجمة مطار مدني كما فعلوا في أهما في المملكة العربية السعودية العام الماضي. وباستخدام صواريخ إيراني مضاد للسفن يمكن للحوثيين استهداف الشحن البحري العالمي كما فعلوا عندما أصابوا سفينة تركية تحمل قمحاً في عام ٢٠١٨. وعندما تزود

تقاريرها الشاملة عن أنشطة التحقق والرصد التي تجريها في إيران. ونرى أيضاً أنه من الأهمية بمكان أن يبقى مجلس الأمن موحداً في تحمل مسؤوليته عن ضمان الصلاحية الكاملة لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذهما من أجل الحفاظ على نظام عدم الانتشار وصون السلم والأمن الدوليين. وأخيراً، بالنظر إلى الحالة الدقيقة في الخليج العربي، نضم صوتنا إلى الدعوات الموجهة لقادة الجهات المعنية الرئيسية من أجل إظهار علامات ملموسة على الاعتدال والالتزام بالسلم واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات اليوم.

يصف التقرير الثامن للأمين العام (S/2019/934) بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الكثير من الأنشطة الإيرانية المنفذة في استخفاف صارخ بقرارات المجلس. ونعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام المفصل عن هجمات ١٤ أيلول/سبتمبر على منشآت أرامكو النفطية في المملكة العربية السعودية. وكما قلنا مرات عديدة، إن إيران مسؤولة عن تلك الهجمات. وتشاركنا المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا هذا التقدير. وليس هناك أي تفسير آخر مقبول. فإيران وحدها قادرة على شن هجوم بهذا التعقيد والنطاق. والأسلحة المستخدمة في الهجوم لا تمتلك المدى الكافي لتأتي من الإقليم الذي يسيطر عليه الحوثيون. وتمتلك المركبات الجوية غير المسلحة عدة سمات مشتركة مع التصاميم الإيرانية ويُظهر الضرر الذي لحق بالمنشآت النفطية أن الهجوم جاء من الشمال لا من الجنوب، كما هو متوقع إذا كان الحوثيون مسؤولين عن الهجوم.

وينبغي للمجلس أن يتوقف ويتأمل في ما يعنيه ذلك. لقد شنت جمهورية إيران الإسلامية هجوماً على دولة ذات

ولا يوجد سبب مشروع لكي تستأنف إيران التخصيب في ذلك الموقع. ويجب على إيران أن توقف فوراً أنشطة التخصيب هناك.

والولايات المتحدة مستعدة للدخول في حوار مع إيران للتفاوض على صفقة من شأنها أن تخدم السلام والأمن الدوليين بشكل أفضل، لكننا لن نقف مكتوفي الأيدي بينما تواصل إيران زعزعة استقرار المنطقة. وسنعمل كل ما في وسعنا لكبح السلوك الإيراني الشرير ونحث شركاءنا في المجلس على القيام بالشيء ذاته.

وأود أيضاً أن أثير مسألة تثير قلقاً كبيراً بالنسبة للولايات المتحدة. لقد كان رد إيران على الاحتجاجات الأخيرة في جميع أنحاء البلد وحشياً. وتدين الولايات المتحدة بقوة رد إيران ونحن نتضامن مع الشعب الإيراني. ورغم أننا لا نزال لا نملك صورة كاملة عن قمع النظام وانتهاكات حقوق الإنسان خلال تلك الاحتجاجات إلا أننا نشعر بقلق عميق بسبب ما نعرفه بالفعل. وتظهر مقاطع فيديو من موقع الاحتجاجات قتل قوات الحرس الثوري الإيراني في ماهشهر ما بين ٤٠ إلى ١٠٠ متظاهراً. ومن المرجح أن القمع الذي شنه النظام كان أكثر وحشية مما تشير إليه التقارير حتى الآن.

وترحب الولايات المتحدة بالبيانات الأخيرة الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي عبرت فيها عن قلقها، ولكن يجب القيام بالمزيد. إننا نحث الأمم المتحدة على التركيز على هذه المسألة ونؤكد أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمقررين الخاصين إجراء تحقيق شامل في رد الحكومة الإيرانية على الاحتجاجات.

أستأنف الآن مهامى كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في تنفيذ أحد أهم

إيران وكلاءها بالأسلحة، فإن التهديدات تصبح واضحة حيث يمكن لواحد من تلك الصواريخ أن يتسبب في مواجهة إقليمية لا يريدونها أحد منا.

وتواصل إيران أيضاً تحدي دعوة مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى الامتناع عن الأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية. وفي هذه الأثناء، يسافر قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني اللواء سليمانى بحرية في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة وكلاء إيران على التخطيط للهجمات وسحق الاحتجاجات السلمية. ونذكر جميع الدول الأعضاء بأنها ملزمة بمنع دخول سليمانى أراضيها أو عبورها عملاً بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تواصل شركات الحرس الثوري الإيراني المدرجة في قائمة الجزاءات التي ينص عليها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) العمل في بلدان ثالثة في انتهاك للقرار. وهذا يدل على أهمية تحديث قائمة الجزاءات التي ينص عليها القرار المفروضة على الأفراد والكيانات بمعلومات دقيقة. وستساعد هذه التحديثات الدول الأعضاء على ضمان الامتثال الكامل لتجميد الأصول.

إن استفزازات إيران لا تتوقف ومحاولات تفسيرها لكل فعل من تلك التي ناقشتها للتو تفتقر إلى المصداقية. وبهذه الطريقة تُظهر إيران بشكل متكرر الازدراء لمجلس الأمن. وكما هو مذكور في التقرير عقب إعلان إيران أنها ستبدأ أنشطة تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو، أعلنت الولايات المتحدة إنهاء الإعفاء من الجزاءات فيما يتعلق بمشروع تعديل السلسلة التعاقبية لأجهزة الطرد المركزي اعتباراً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وترفض الولايات المتحدة استخدام إيران شفير الهاوية النووية لتطبيع سلوكها المزعزع للاستقرار. لقد شيدت إيران في الأصل فوردو ليكون مخبأً محصناً تحت الأرض لتخصيب اليورانيوم سرا.

وجعلت هذه التطورات والتطورات اللاحقة الخطة فيما يتعلق باستفادة إيران غير فعالة تقريباً. وفي بعض الجوانب، أصبح الوضع الآن أسوأ مما كان عليه قبل التوصل إلى الخطة. ومنذ ذلك الحين جرى تمديد تطبيق الجزاءات غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة لتشمل دولاً أخرى، وهي في الأساس تعاقبها على احترامها لالتزاماتها الدولية المترتبة عليها وفقاً للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو تطور آخر لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة.

إن ما تهدف جزاءات الولايات المتحدة إلى تحقيقه يصل إلى حد العقاب الجماعي لعامة الناس وهو أمر محظور حتى في النزاعات المسلحة. إنهم يستهدفون أيضاً الفئات الأكثر ضعفاً من الناس العاديين من أجل إحداث استياء داخل المجتمع، وبهذه الصورة فهو أمر غير إنساني من حيث طبيعته.

وتستهدف جزاءات الولايات المتحدة أيضاً قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني بما في ذلك قطاعي النفط والمصارف، مما يؤثر سلباً على الحياة اليومية لملايين الإيرانيين. وخلافاً لادعاءات الولايات المتحدة فإن جزاءاتها لا هي ترقى إلى حد الحرب ولا هي أفضل من الحرب ولا هي بديل عنها؛ إنها بكل بساطة حرب فعلية ولكن بوسائل ومسميات أخرى. لقد قامت الولايات المتحدة من خلال جعل الغذاء والدواء سلاحين في يدها، في تجاهل تام لحكم محكمة العدل الدولية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بتوسيع نطاق جزاءاتها لتشمل سلعا إنسانية الأخرى.

وأكد مسؤولو الولايات المتحدة أن الألم الناجم عن الجزاءات المفروضة على الناس العاديين هو جزء من استراتيجية سياسية. وأعلن وزير خارجية الولايات المتحدة مرتين على الأقل شروطه للسماح بتدفق الغذاء والدواء إلى الشعب الإيراني.

وبكل المقاييس فإن جزاءات الولايات المتحدة غير شرعية وغير أخلاقية وغير إنسانية ووحشية. ومن العار أن يؤدي تسلط

قراراته وهو القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي ينتهكه بشدة عضو دائم في المجلس، وهذا تطور لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديري للأعضاء الـ ١٤ الآخرين في المجلس لدعمهم القيم لخطة العمل الشاملة المشتركة.

عندما صادق المجلس من خلال اعتماده بالإجماع للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على خطة العمل الشاملة المشتركة، أشاد العالم بأسره بإنجاز هام للحوار والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وأقر بإسهامها الذي لا غنى عنه في تحقيق السلام والأمن الدوليين. والقرار يشدد على،

”أن خطة العمل تفضي إلى تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران“ (القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة).

وكما يشير الأمين العام بحق في تقريره الأخير،

”يتمثل جزء رئيسي من الخطة في رفع الجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية من أجل تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية معها.“ (S/2019/934، الفقرة ١)

وعلاوة على ذلك، وبناءً على الخطة فقد التزم الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بضمن وصول إيران إلى مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة، والتزمت الولايات المتحدة بمنع التدخل في استفادة إيران بشكل كامل من رفع الجزاءات.

وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ أصدر رئيس الولايات المتحدة مذكرة رئاسية بعنوان ”وقف مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة“. وفي الواقع، قررت الولايات المتحدة الانسحاب بشكل غير قانوني من الخطة، وفي مخالفة لالتزاماتها الدولية أعادت فرض جميع الجزاءات التي تم رفعها وفقاً للخطة.

الأمر الذي منع إيران والدول الأخرى من تنفيذ التزاماتها. وعلاوة على ذلك، تأثرت أنشطة قناة المشتريات بشكل سلبي. وعلى الرغم من جميع المصاعب التي يتعرض لها الشعب الإيراني نتيجة للجزاءات غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة، انتظرت إيران، بناء على طلب المشاركين الآخرين في خطة العمل الشاملة المشتركة واستنادا إلى تأكيداتهم بالتعويض، لمدة عام وواصلت تنفيذ التزاماتها بالكامل. وأكد المشاركون في الخطة لإيران، في ٦ تموز/يوليه و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على التعويض، لا سيما بإرساء قنوات مالية فعالة لتصدير النفط والشحن والتأمين والحماية من آثار جزاءات الولايات المتحدة التي تتجاوز الحدود الإقليمية. ولم يتحقق أي من هذه الضمانات حتى الآن.

وظلت إيران، ولا تزال، ملتزمة بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تلك الحقيقة مرارا وتكرارا، بما في ذلك بعد أن أعادت الولايات المتحدة فرض جزاءات انفرادية. غير أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب واحد أمر غير مستدام. فالصفقة تحتاج إلى أكثر من طرف راغب وقادر ليتم تنفيذها كما كاملا. ولم يعد أمام إيران خيار آخر سوى أن تعمل وتتخذ التدابير اللازمة لتصحيح الخلل الذي أحدث في خطة العمل الشاملة المشتركة، بعد لزوم الصبر الاستراتيجي لمدة عام، في مواجهة التقاعس المستمر الواضح من قبل المشاركين الأوروبيين في خطة العمل الشاملة المشتركة وبعد أن شهدنا عدم الوفاء بالوعود التي قطعت لإيران. وبذلك لجأت إيران - التي كانت قد بدأت بالفعل واستنفدت إجراءات آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في خطة العمل - في نهاية المطاف إلى الحل الذي تعترف به خطة العمل ومجلس الأمن. وقد اتخذ ذلك القرار بعناية لإنقاذ خطة العمل.

الولايات المتحدة إلى وقف صادرات بعض الأدوية إلى إيران مما يتسبب في كابوس لبعض المرضى. على سبيل المثال، توقفت شركة أوروبية تحت ضغط جزاءات الولايات المتحدة عن تصدير الضمادات الخاصة للمرضى الذين يعانون من الحلال البشرية الفقاعي وهو مرض وراثي نادر يؤدي بسهولة إلى ظهور بثور على الجلد. وهناك طفلة تبلغ من العمر عامين من مدينة الأهواز، اسمها آفا تعاني من الحلال البشرية الفقاعي وهي إحدى "أطفال الفراشة"، ويسمون بذلك لأن جلدتهم هش ضعيف كالفراشة. ولتجنب الإصابة بعدوى، يجب تغطية الأطفال الفراشة بضمادات خاصة. وحتى تلك الضمادات لا توقف الألم.

لكن الضمادات البديلة فظيعة لأنها تنزع طبقة من جلد الأطفال الناعمة عند إزالتها. وفي الوقت الحاضر أصبح استيراد تلك الضمادات الخاصة للمرضى الذين يعانون من الحلال البشرية الفقاعي أمرا مستحيلاً تقريباً، مما يعرض حياة الأطفال الأبرياء مثل آفا للخطر. والآن يحس الأطفال الفراشة بألم جزاءات الولايات المتحدة اللاإنسانية بقلوبهم وأرواحهم. وقد ارتاحت آفا من الألم إلى الأبد عندما توفيت في يونيو/حزيران. إن قصتها غيض من فيض، حيث يصارع الأطفال والبالغون المصابون بالسرطان والأمراض النادرة الموت في صمت. فقتل الأطفال والمرضى لا يتطلب أي شجاعة.

وإن سياسة الضغط الأقصى والعقوبات التي تنتهجها الولايات المتحدة هي بمثابة إرهاب اقتصادي وهي تقتل الأبرياء. ولذلك يجب مساءلة أولئك الذين شاركوا في تصميم تلك الجزاءات والدعوة إليها وتنفيذها. ومن المتوقع أن يقدم الأمين العام، تمثيلاً مع ولايته بموجب الفقرة ٧ من المذكرة الرئاسية S/2016/44، تقريراً شاملاً عن جزاءات الولايات المتحدة وأثرها اللاإنساني.

كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات غير قانونية على التدابير النووية المأذون بها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)،

الاستجابة التعويضية على تلك الجزاءات من قبل المشاركين الآخرين. وستتخذ إيران التدابير اللازمة لتأمين مصالحها الوطنية وخياراتنا ليست محدودة. وستقابل إيران، في الوقت نفسه، أي تدابير لا مبرر لها وغير ضرورية بإجراءات حاسمة، كما سبق وأخطرنا شركاءنا في خطة العمل على أعلى المستويات.

إن عرض الولايات المتحدة إجراء محادثات غير مشروطة مع إيران هو عرض مخادع، ينبثق من عاداتها في الدخول في حوار من موقع القوة، ولا يقوم على المساواة. فالدعوة إلى الحوار مع إيران والإصرار في نفس الوقت على تطبيق سياسة أقصى قدر من الضغط السياسي أمران لا يجتمعان. فإيران لا تتفاوض تحت تهديد السيف. ويتعين على الولايات المتحدة أن تتخذ قرارا استراتيجيا. وكما يقول المثل الأمريكي، لا يمكنك أن تحتفظ بالكعكة وتأكلها في نفس الوقت. فإما أن ترفض الولايات المتحدة الدبلوماسية وتواصل سياستها الرهيبة والبالية المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغوط، بينما يوبخها الشعب الإيراني وتوصف على المستوى الدولي بأنها شريك غير جدير بالثقة، أو يمكنها أن تتصرف كبلد طبيعي وتراجع عن سياسة ممارسة أقصى قدر من الضغط وتلغي الجزاءات. وفي ذلك السياق، سيمهد تنفيذ الولايات المتحدة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) السبيل أمام إجراء حوار حقيقي في إطار الاتفاق النووي.

وقد حاولت بضعة بلدان الإيحاء بتوسيع نطاق مشاركة مجلس الأمن في مسائل تتجاوز برنامج إيران النووي السلمي، منذ إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي سياق المفاوضات النووية، قاومنا إغراء بعض المشاركين بإدراج مسائل لا صلة لها بالموضوع في الوثيقة الختامية، وبالتالي لم نوافق لا على المساس بقدرات إيران الدفاعية المشروعة ولا على إضعاف دورها في المنطقة، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب. إن المحاولات الأخيرة الرامية إلى الربط بين هذه المسائل، بما في ذلك من خلال التفسير الخاطئ للمرفق بء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ومحاولات غير عادلة بالمرّة.

وتوقفت إيران عن الاضطلاع بالتزاماتها جزئيا وفقا للفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل. ووضعت نوحا تدريجيا يطبق خطوة بخطوة، مع إتاحة فترة شهرين بين كل خطوة وأخرى لإفساح المجال للدبلوماسية. ويمكن العدول عن الخطوات التي اتخذتها إيران، غير أنه لا يمكن على الإطلاق إزالة الأضرار التي لحقت بالشعب الإيراني بسبب العقوبات غير القانونية. فكيف يمكن إزالة الضرر الناتج عن ضياع الفرص وتضرر الاقتصاد، وقبل كل شيء، فقدان الأرواح الغالية، فضلا عن معاناة الشعب الإيراني، ولا سيما الأطفال والمسنين والمرضى؟

ولم تتوقف إيران عن تنفيذ سوى بعض التدابير الطوعية. وهي لم تؤثر على تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنها لا تتعارض مع التزاماتنا المتعلقة بالضمانات. وقد أكدت الوكالة مرارا وتكرارا أن إيران تخضع لأقوى نظام تحقق موجود في أي مكان في العالم. ومن الجدير بالذكر أن عدد جميع عمليات التفتيش بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع أنحاء العالم بلغ، في عام ٢٠١٨، ما مجموعه ٢١٩٥ عملية تفتيش، في حين خضعت إيران حتى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام لأكثر من ٦٨٨ عملية تفتيش، أي ما يبلغ ٣٧٦ ١ يوم عمل للمفتش.

وما برحت إيران تحترم التزاماتها وترد على المنطق بالمنطق والاحترام. ولكن لا يمكننا أن نقبل بالتهريب ولن نقبل به من أي جهة كانت. وسيكون ردنا على التهديدات والتهريب بالمثل. وتبذل إيران، في الوقت الراهن، أفضل الجهود بحسن نية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. وستعدل إيران فورا عن جميع التدابير التي اتخذتها، بمجرد أن يكفل الآخرون التنفيذ التام لخطة العمل الشاملة المشتركة. وإذا كانت لدى جميع الأطراف المعنية إرادة لتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة تنفيذًا كاملا، فثمة طريق للحل. بيد أنه لا يمكن لإيران أن تظل غير مبالية حيال استمرار الجزاءات غير القانونية وانعدام

بعد الهجوم أن إيران مسؤولة عن الهجوم. وتتفق هذه المزاعم تماما مع ممارساتهما المعتادة في الحالات المماثلة حيث إنهما تتهمان إيران أولا ثم تدعيان بأنهما ستجريان تحقيقا شاملا. وكان ولا يزال ممكنا التنبؤ بنتيجة هذه التحقيقات، المحددة مسبقا. فهي تسفر باستمرار عن عرض بعض الصور أو أشرطة الفيديو المصطنعة أو الوثائق الملفقة لإثبات ما يدعى تورط إيران المباشر أو غير المباشر.

ثانيا، قُدمت إلى المجلس اليوم أيضا معلومات مضللة عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. ولا يزال القاسم المشترك بين ماضي الحالة في الشرق الأوسط وحاضرها هو الولايات المتحدة من خلال سياسات فرق تَسُد التي ما فتئت تؤجج النزاعات الإقليمية. وفي المقابل، ستظل إيران قوة منيعة في وجه انعدام الأمن والإرهاب والتطرف في المنطقة. ومن الأمثلة الحية على ذلك المساعدات التي تقدّمها إلى حكومتي العراق وسوريا وشعبيهما في دحر داعش.

لكن وبالرغم من كل هذه المساعي فليس هناك ما يستطيع قطع الصلات التاريخية والثقافية والدينية والأخوية القوية بين بلدان المنطقة. وما برحنا نؤيد إنشاء هيكل أمني في منطقة الخليج الفارسي. والمبادرة التي طرحها رئيس بلدنا مؤخرا، التي تعرف باسم "مسعى السلام في خليج هرمز" هي الخطة المناسبة والحسنة التوقيت. ونحن على استعداد للتعاون مع جيراننا لأجل التوصل إلى خطة متفق عليها في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، إن طرح مسائل إيران الداخلية في هذه الجلسة ليس سوى انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية التي تستند إليها هذه المنظمة. فالفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تمنع بوضوح التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونعرب عن رفضنا التام للدعاءات المثارة ضد بلدي في ذلك الصدد.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

فاقتناء الوسائل الدفاعية المشروعة حق متواصل بموجب القانون الدولي. ونحن نعيش في منطقة متقلبة وغير آمنة. وعلاوة على ذلك، فإن بيع كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة لمنطقتنا حولها إلى برميل بارود. والأطراف التي تطلب من إيران الحد من قدراتها التقليدية المشروعة تحصل على الكثير من المال من صادرات الأسلحة الفتاكة إلى المنطقة. إن إيران لن تتنازل عن أمنها تحت أي ظرف من الظروف.

وإيران لا تمتلك أسلحة نووية، وقد تعهدت في خطة العمل الشاملة المشتركة بأنها لن تسعى إلى الحصول عليها أو تطويرها أو امتلاكها. وبناء على ذلك، فإن صواريخ إيران ليست معدة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، وبالتالي فهي خارج نطاق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد اختيرت عبارة "معدة لتكون قادرة" عمدا لتعقيد المفاوضات من أجل استبعاد قذائف إيران التقليدية من تدقيق القرار. وينعكس هذا المفهوم بشكل جيد في بيان إيران عقب اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/PV.7488). لإعادة التفسير التعسفي للقرار باللجوء إلى تعاريف غير ملزمة قانونا وضعها نادٍ غير رسمي، ولكنه حصري، يتألف من ٣٥ عضوا، من قبيل نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، أمر مضلل تماما، وبالتالي فهو غير مقبول. وفي الختام، فإن ملاحظتنا بشأن تقرير الأمين العام ترد في رسالتي الأخيرة إلى المجلس وتغطي وجهات نظرنا بشأن المسائل التي لم تعالج في ملاحظاتي اليوم. وأغتتم هذه الفرصة كذلك للإدلاء ببعض التعليقات بشأن الملاحظات التي أبدتها بعض الأعضاء بشأن مسائل غير ذات صلة بمجدول أعمال هذه الجلسة.

أولا، فيما يتعلق بالهجوم على منشآت أرامكو النفطية، رفضنا مرارا وتكرارا، وبشكل قاطع، جميع المزاعم ضدنا في ذلك الصدد. وكما قد يذكر المجلس، فقد ادعى كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مباشرة - وأكرر مباشرة -